المملكة المغربية
وزارة التربية الوطنية

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵓⵙⴳⵎⵉ
ⴰⵎⴰⵙ

نشرة الصحف

الخميس 15 ماي 2014 العدد- 4767

محتويات العدد	الصفحة
● بلاغ صحفي : إجراءات لتيسير اجتياز أبناء المهاجرين المقيمين في المغرب للامتحانات الإشهادية	1
● اتفاقية شراكة بين الوزارة ومؤسسة زكورة	5
● أصداء اللقاءات التشاورية	9
● وجهة نظر في تعديلات الحركة الانتقالية	13
● برمجة العطل المدرسية	17
● قضايا التعليم بالجهات والأقاليم	19

قسم الاتصال - مصلحة الصحافة
الهاتف: 252-687-0537 × الفاكس: 255-687-0537

التاريخ: 2014/05/14 العدد: 189	العاصمة	الصفحة:1

الإنجليزية بدلاً من الفرنسية

قررت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني اعتماد اختبارات اللغة الإنجليزية بدل اختبارات اللغة الفرنسية بخصوص الامتحانات الإشهادية لهذه السنة بالنسبة للتلاميذ الأجانب الوافدين من أنظمة تربوية تعتمد الإنجليزية كلغة أجنبية أولى. وأوضح بيان للوزارة، أمس، أن هذا الإجراء الذي يندرج في إطار تنفيذ السياسة الوطنية الجديدة للهجرة، وتيسير إدماج أبناء المهاجرين المقيمين في المغرب بشكل قانوني في المنظومة التربوية الوطنية، اعتماد الإنجليزية في الامتحان الموحد الإقليمي لنيل شهادة الدروس الابتدائية، والامتحان الموحد الجهوي لنيل شهادة السلك الإعدادي، وكذا الامتحانين الجهويين للبكالوريا للممدرسين والأحرار.

التاريخ: 2014/05/14 العدد: 3397	التجديد	الصفحة:الملحق التربوي

أبناء الأجانب سيجتازون الامتحانات بالانجليزية

أعلنت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، أنها قررت اعتماد اختبارات للغة الإنجليزية بدل اختبارات اللغة الفرنسية بخصوص الامتحانات الإشهادية لهذه السنة، بالنسبة للتلاميذ الأجانب الوافدين من أنظمة تربوية تعتمد الإنجليزية كلغة أجنبية أولى.

وحسب بلاغ للوزارة فإن هذا الإجراء الذي يندرج في إطار تنفيذ السياسة الوطنية الجديدة للهجرة، وتيسير إدماج أبناء المهاجرين المقيمين في المغرب بشكل قانوني في المنظومة التربوية الوطنية، يشمل كلا من الامتحان الموحد الإقليمي لنيل شهادة الدروس الابتدائية والامتحان الموحد الجهوي لنيل شهادة السلك الإعدادي وكذا الامتحانين الجهويين للبكالوريا للممدرسين والأحرار.

التاريخ: 2014/05/15 العدد: 187	صحيفة الناس	الصفحة:4

تيسير الامتحانات الإشهادية لأبناء المهاجرين

قررت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني اعتماد اختبارات للغة الإنجليزية بدل اختبارات اللغة الفرنسية بخصوص الامتحانات الإشهادية لهذه السنة، بالنسبة للتلاميذ الأجانب الوافدين من أنظمة تربوية تعتمد الإنجليزية كلغة أجنبية أولى.

ويشمل هذا الإجراء الذي يندرج في إطار تنفيذ السياسة الوطنية الجديدة للهجرة، وتيسير إدماج أبناء المهاجرين المقيمين في المغرب بشكل قانوني في المنظومة التربوية الوطنية، كلا من الامتحان الموحد الإقليمي لنيل شهادة الدروس الابتدائية والامتحان الموحد الجهوي لنيل شهادة السلك الإعدادي وكذا الامتحانين الجهويين للبكالوريا للممدرسين والأحرار.

قررت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني اعتماد اختبارات اللغة الإنجليزية بدل اللغة الفرنسية بخصوص الامتحانات الإشهادية لهذه السنة بالنسبة إلى التلاميذ الأجانب الوافدين من أنظمة تربوية تعتمد الإنجليزية كلغة أجنبية أولى، وأوضح بيان للوزارة، أمس، أن هذا الإجراء الذي يندرج في إطار تنفيذ السياسة الوطنية الجديدة للهجرة، وتيسير إدماج أبناء المهاجرين المقيمين في المغرب بشكل قانوني في المنظومة التربوية الوطنية، وفي كل من الامتحان الموحد الإقليمي لنيل شهادة الدروس الابتدائية، والامتحان الموحد الجهوي لنيل شهادة السلك الإعدادي، وكذا الامتحانين الجهويين للبكالوريا للممدرسين والأحرار.

التاريخ: 2014/05/14
العدد: 462

الأخبار

الصفحة: 4

شراكة بين مؤسسة زاكورة للتربية ووزارة التربية الوطنية

بعدما هاجمه حزب «المصباح».. بلمختار يوقع شراكة مع مؤسسة عيوش

ن.ي

في الوقت الذي فجرت فيه دعوة رئيس مؤسسة زاكورة للتربية نور الدين عيوش، إلى اعتماد الدارجة في مسالك التدريس عوض اللغة العربية الفصحى، انتقادات حادة، تتجه وزارة التربية الوطنية إلى عقد المزيد من الشراكات مع مؤسسة عيوش، حيث أشار بلاغ للوزارة الوصية على قطاع التربية الوطنية، أنها وقعت شراكة مع مؤسسة زاكورة للتربية، على خلفية لقاء نظمته المؤسسة حول التعليم الرقمي ومؤسسة الغد. وهي الشراكة التي قال بلاغ الوزارة إنها تأتي من أجل «دعم تنفيذ برامج التربية غير النظامية والدعم المدرسي ومحاربة الهدر المدرسي والتعليم الأولي، والتكوين والتأهيل المهني، وكذلك بغاية تطوير برامج جديدة معتمدة على استثمار الموارد الرقمية في التعليم غير النظامي في المستويات الابتدائية والثانوية الإعدادية»، يشير البلاغ الوزاري، مضيفا انه «وفق هذه الشراكة، فالمؤسسة ستدعم برنامجا يهم

رشيد بلمختار

التكوين بالتدرج المهني، والذي سيقدم إلى الأكاديميات الجهوية والنيابات الإقليمية»، يضيف البلاغ ذاته.

وفي السياق ذاته، أشار البلاغ الوزاري إلى أن الاتفاقية الموقعة مع مؤسسة عيوش، تتضمن جانبا متعلقا بالتربية غير النظامية، بهدف «دعم والارتقاء بالبرامج المنجزة في إطار التربية غير النظامية، ومرافقة تنفيذ الاستراتيجية الجديدة للوزارة في هذا المجال، والمواكبة التربوية للمدمجين من برنامج الفرصة الثانية في التعليم النظامي والتلاميذ المهددين بالانقطاع عن الدراسة، والذين تم تشخيص حاجياتهم إلى الدعم، من خلال التتبع الفردي وخلايا اليقظة»، يوضح البلاغ الوزاري، مضيفا أن الشراكة تهم أيضا جانب التعليم الأولي، حيث سيتم العمل بموجب الشراكة على «تنمية قدرات الأطفال من فئة 4 و6 سنوات الاجتماعية والنفسية، وتاهيلهم لولوج المدرسة الابتدائية، وسيتم توسيع وفتح أقسام لهذا التعليم بالمؤسسات التعليمية والفرعيات بالمناطق القروية والنائية والحضرية وشبه الحضرية».

إلى ذلك، تجنبت وزارة التربية الوطنية الحديث عن قيمة الشراكة المالية، خصوصا أن الاتفاقية همت إحداث مراكز للتربية غير النظامية، تعمل على استثمار الموارد الرقمية والتربية غير النظامية الحضورية، «من أجل تطوير كفايات المستفيدين والمنشطين التربويين»، كما يشير إلى ذلك بلاغ الوزارة.

التاريخ: 2014/05/14
العدد: 8103

الحركة

الصفحة:الملحق التربوي

تعزيزا للاستراتيجية الجديدة للوزارة في دعم والارتقاء ببرامج التربية غير النظامية

التوقيع على اتفاقية للشراكة والتعاون بين وزارة التربية الوطنية ومؤسسة زاكورة

على هامش الندوة التي نظمتها مؤسسة زكورة للتربية تحت عنوان «التعليم الرقمي ومدرسة الغد»، جرت يوم الأربعاء الماضي مراسيم التوقيع على اتفاقية إطار عام للشراكة والتعاون بين وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والمؤسسة المذكورة من أجل دعم

تنفيذ برامج التربية غير النظامية والدعم المدرسي ومحاربة الهدر المدرسي والتعليم الأولي والتكوين والتاهيل المهني، وكذلك بغاية تطوير برامج جديدة معتمدة على استثمار الموارد الرقمية في التعليم غير النظامي في المستويات الابتدائية والثانوية الإعدادية.

الاتفاقية التي وقعها بالدار البيضاء كل من رشيد بن المختار وزير التربية الوطنية والتكوين المهني و محمد علي عيابو رئيس مؤسسة زكورة للتربية تهدف إلى المساهمة في دعم مجهودات الوزارة من خلال اتفاقيات إجرائية تبرمها المؤسسة مع الأكاديميات الجهوية والنيابات الإقليمية، واتفاقيات تنفيذية لإنجاز برامج التكوين بالتدرج المهني.كما يسعى برنامج المواكبة التربوية إلى تتبع المدمجين والمستفيدين من برنامج الفرصة الثانية في التعليم النظامي والتلاميذ المهددين بالانقطاع عن الدراسة، والذين تم تشخيص حاجياتهم إلى الدعم من خلال التتبع الفردي وخلايا اليقظة.

بدوره يتوخى برنامج التاهيل المهني إكساب اليافعين غير المدرسين فوق 15 سنة، مهارات مهنية من أجل تاهيلهم للاندماج في الحياة العملية ومرافقتهم في خلق مشاريع شخصية.وبالموازاة مع ذلك ، تسعى مؤسسة زاكورة للتربية إلى إحداث ثانويات إعدادية غير نظامية تتوفر على نفس ميزات مدرسة الفرصة الثانية من حيث القرب والمرونة والملاءمة مع حاجيات المستفيدين،وذلك من أجل محاربة الانقطاع عن الدراسة في الوسط القروي خاصة في مرحلة الانتقال بين الابتدائي والإعدادي. ويهدف برنامج التربية غير النظامية كذلك إلى توفير فرصة ثانية للتمدرس الاستدراكي لفئات الأطفال 8-16 سنة عبر سلك تربوي يمتد على مدى 3 سنوات يؤهلهم لاجتياز اختبارات الشهادة الابتدائية لولوج التعليم الإعدادي أو التكوين المهني.

وضمت الاتفاقية كذلك برنامجا

خاصا بالتعليم الأولي يهم تنمية قدرات الأطفال من فئة 4-6 سنوات الاجتماعية والنفسية وتاهيلهم لولوج المدرسة الابتدائية، حيث سيتم توسيع وفتح أقسام لهذا التعليم بالمؤسسات التعليمية والفرعيات بالمناطق القروية والنائية والحضرية وشبه الحضرية.

يذكر أن هذه الاتفاقية الإطار تحدد مجالات التعاون بين الوزارة والمؤسسة في دعم والارتقاء بالبرامج المنجزة في إطار التربية غير النظامية ومرافقة تنفيذ الاستراتيجية الجديدة للوزارة في هذا المجال،في أفق إحداث مراكز للتربية غير النظامية تزاوج بين استثمار الموارد الرقمية والتربية غير النظامية الحضورية من أجل تطوير كفايات المستفيدين والمنشطين التربويين.

التاريخ: 2014/05/14
العدد: 8777
الصحراء المغربية
الصفحة:4

فاتحي: تركيبة المجلس الأعلى للتربية والتكوين ستمكن من النظر في أعطاب التعليم

عزيزة الفرفاوي

صادق مجلس النواب بالإجماع، مساء اول أمس الثلاثاء، على الصيغة النهائية للقانون رقم 105.12 المتعلق بالمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، طبقا للفصل 168 من الدستور.

وعزز القانون الجديد المهام الاستشارية والتقييمية الموكولة للمجلس الأعلى للتعليم الحالي، ووسع صلاحيات المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، لتشمل كافة مكونات المنظومة التربوية، بما فيها التكوين المهني والبحث العلمي. كما أناط به مهمة إبداء الرأي والمقترحات في كل السياسات العمومية المتعلقة بالتربية والتكوين والبحث العلمي، وإنجاز التقييمات الضرورية لقياس جودة المنظومة التربوية ونجاعتها.

وقال عبد الحميد فاتحي، عضو الفريق الفدرالي بمجلس المستشارين، إن "المشروع جاء بصيغته الجديدة، طبقا لمقتضيات الدستور، لتعويض المجلس الأعلى للتعليم سابقا".

واضاف فاتحي، في تصريح لـ "المغربية" أن "القانون جاء بصيغة مؤسسات الحكامة، ويروم خلق هذه المؤسسة لإعطاء الآراء في قضايا التربية والتكوين للحكومة، وخلق دينامية جديدة لواقعنا التربوي"، مشيرا إلى أنه، بفضل تركيبته المتنوعة، ممثلة في الكفاءات الوطنية، التي سيعينها جلالة الملك، وممثلي النقابات والمجتمع المدني، فإنه سيشكل "الفضاء الامثل للتفاعل المتعدد الكفيل بإنكاء التفكير الاستراتيجي في قضايا التربية والتكوين والبحث العلمي، كما سيعطي زخما جديدا للاطلاع على قضايا التربية والتعليم بمنظور جديد للنظر في معضلة التعليم، وإصلاح الأعطاب التي يعانيها حتى يصبح جزءا من التنمية ببلادنا".

من جهته، عبر المجلس الأعلى للتعليم، في بلاغ توصلت "المغربية" بنسخة منه، عن ارتياحه بشأن المصادقة على مشروع القانون، مبرزا انه وقع تمكين المجلس من الآليات الكفيلة بضمان الاستقلالية الضرورية للاضطلاع الامثل بمهامه، انطلاقا من أنه مؤسسة ادرجها الدستور ضمن هيئات الحكامة الجيدة والنهوض بالتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية.

واضاف البلاغ أن "المجلس مدعو لمباشرة اشتغاله حول إصلاح المدرسة المغربية، من اجل الإسهام في إرساء مدرسة قوامها الجودة والإنصاف، قادرة على المساهمة الفعالة في تنمية البلاد، وانخراطها الفاعل في مجتمع المعرفة والثقافة، وفي ترسيخ القيم الإنسانية وفضائل السلوك المدني".

وتتمحور اهم مقتضيات مشروع القانون حول تخويل المجلس الأعلى اختصاصات واضحة ومحددة، لتمكينه من الاضطلاع بالمهام المنوطة به، وتوسيع مصادر الإحالة وطلب الراي من المجلس، لتشمل، علاوة على جلالة الملك والحكومة، البرلمان، وتخويل المجلس إمكانية المبادرة بإصدار آراء عن طريق الإحالة الذاتية.

التاريخ: 2014/05/14
العدد: 5283
الأحداث المغربية
الصفحة:3

مجلس النواب يحرر الحكومة من إلزامية إحالة اختياراتها الكبرى على المجلس الأعلى للتعليم

بمصادقته أول أمس الثلاثاء بالإجماع، في إطار قراءة ثانية على مشروع قانون إحداث المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي. يكون مجلس النواب قد حسم في الصيغة النهائية للمشروع، بعد رفضه تعديلا واحدا أدخله مجلس المستشارين على النص، ويجعل الحكومة مقيدة برأي المجلس في اختياراتها الكبرى بالنسبة للتعليم.

وكان مجلس النواب قد أحال هذا المشروع على مجلس المستشارين الذي أدخل عليه مجموعة من التعديلات تهم عددا من الفقرات مما استوجب إعادته للغرفة الأولى التي قبلت كل التعديلات باستثناء تعديل تم رفضه ويخص الفقرة الثالثة من المادة الثالثة التي تنص حسب الصياغة التي اعتمدها مجلس المستشارين على أن المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي يتكلف ب «إبداء الرأي في القضايا ذات الصلة بالاختيارات الوطنية الكبرى والتوجهات العامة والبرامج والمشاريع ذات الأهمية الخاصة المتعلقة بقطاعات التربية والتكوين والبحث العلمي التي يتعين على الحكومة إحالتها عليه من أجل ذلك».

وتنص الصيغة التي اعتمدها مجلس النواب في القراءة الأولى والتي أبقى عليها في القراءة الثانية على أن المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي يبدي «الرأي في ما تحيله الحكومة من القضايا ذات الصلة بالاختيارات الوطنية الكبرى، والتوجهات العامة والبرامج والمشاريع ذات الأهمية الخاصة المتعلقة بقطاعات التربية والتكوين والبحث العلمي».

وينص المشروع بالخصوص على أنه يمكن للمجلس بمبادرة منه أن يدلي بآرائه ومقترحاته بشأن القضايا التي تهم مجال اختصاصه ويمكنه إصدار آرائه وتقاريره في شأن القضايا المذكورة بتنسيق أو بصفة مشتركة مع واحد أو أكثر من المجالس أو المؤسسات المنصوص عليها في الدستور إذا اقتضى الأمر ذلك شريطة مراعاة حدود اختصاص المجلس والمؤسسات المذكورة.

كما ينص المشروع على أنه «يقدم المجلس تقريرا عن حصيلة وآفاق عمله كل سنة على الأقل. ويرفع رئيس المجلس هذا التقرير إلى الملك، ويوجهه إلى رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين، ويكون موضوع مناقشة أمام البرلمان. وينشر في الجريدة الرسمية».

وحسب بلاغ للمجلس الأعلى للتعليم، فإن القانون الجديد سيعزز المهام الاستشارية والتقييمية الموكولة للمجلس الأعلى للتعليم الحالي، ويوسع صلاحيات المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي لتشمل كافة مكونات المنظومة التربوية، بما فيها التكوين المهني والبحث العلمي. كما أناط به مهمة إبداء الرأي والمقترحات في كل السياسات العمومية المتعلقة بالتربية والتكوين والبحث العلمي، ومهمة القيام بالتقييمات الضرورية لقياس جودة المنظومة التربوية ونجاعتها.

التاريخ: 2014/05/14
العدد: 2375
المساء
الصفحة: 17

لقاء تشاوري حول المدرسة المغربية مع النقابات الأكثر تمثيلية بالخميسات

بنعبادة الحسن

نظمت نيابة الخميسات لقاء تشاوريا حول المدرسة المغربية مع النقابات الأكثر تمثيلية بإقليم الخميسات، بمقر النيابة الإقليمية، أوضح خلاله النائب الإقليمي أحمد حفار مسار الإصلاحات منذ إقرار الميثاق الوطني للتربية والتكوين، والتي كانت النقابات متتبعة لها تارة، ومنتقدة لها تارة أخرى، إلا أن النتائج النوعية كانت دون مستوى المجهودات المبذولة، ومن ثم كان من الضروري القيام بتقييم علمي يسمح بالوقوف على مدى نجاعة ما أنجز واستشراف المستقبل، عبر إجراء مشاورات مع كل الفاعلين التربويين والشركاء، في تكامل تام مع الاستشارات والتقييمات التي يقودها المجلس الأعلى للتعليم.

وأكد المسؤول عن مكتب التواصل والشراكات بنيابة الخميسات أن احمد حفار عرض خلال هذا اللقاء المراحل السبع للمنهجية العامة للمحطات التشاورية، التي من شأنها رسم معالم وأولويات مشروع تربوي متوافق عليه، على المدى القصير، والمتوسط والبعيد. ولم تخف النقابة الوطنية للتعليم المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، والجامعة الحرة للتعليم، الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، انتقادها لما وصفته بـ«تعثر» أجراة الميثاق الوطني للتربية والتكوين و«تأخر» تنفيذ بنوده التسعة عشر بعد مرور حوالي14 سنة من إقراره، وعلى انعدام جو التعبئة والنقاش اللازمين لمواكبة الإصلاح الذي نص عليه الميثاق. وأكد متدخلون آخرون أن هذا التعثر في تطبيق بنود الميثاق أدى إلى الانحراف عن المقاصد التي كان يصبو إليها الإصلاح، مع الإشارة إلى عدم توازن محتويات الميثاق مع الإجراءات المطلوبة لتنفيذه ما خلق ارتباكا كبيرا، استشعره العام والخاص، بما فيهم الوزارة الوصية، التي أقرت البرنامج الاستعجالي لتجاوز هذا الارتباك وإعطاء دفعة قوية ونفس جديد لتفعيل الميثاق الوطني للتربية والتكوين. وبعد تقديم التشخيص العام، تمت مناقشة وتحليل المواضيع المقترحة لهذه الفئة، التي انتقدت هذه الوضعية الاعتبارية المزرية التي تعرفها المدرسة المغربية في إطار المشروع المجتمعي، والإخفاق في خلق التجاذب الإيجابي بين المدرسة والمجتمع المغربي في كل تجلياته وتنوعه الثقافي، وفي تعميق للنقاش تطرقت النقابات لتحليل الإشكالات المطروحة وإعطاء مقترحات تم تدوينها في تقرير سيتم رفعه للوزارة، حول تعميم التمدرس، البرامج الدراسية، المقاربات البيداغوجية، الكتب المدرسية، التكوين الأساسي والمستمر للموارد البشرية، نظام التقويم والامتحانات، لغة التدريس، تدريس اللغات، تدبير الموارد البشرية، والزمن المدرسي.

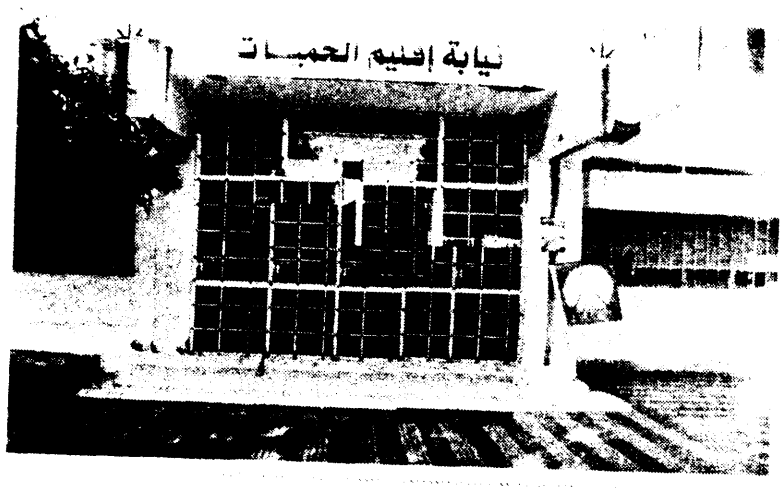

التاريخ: 2014/05/15
العدد: 8103

الحركة

الصفحة: الملحق التربوي

عمود

تواصل اللقاءات التشاورية بنيابة آسفي

ابراهيم الوراري

في إطار اجراة مضامين المراسلة الوزارية عدد 14/043 بتاريخ 23 ابريل 2014 لأجل فتح استشارات واسعة للتفكير الجماعي وتقاسم الآراء لرصد الخلل والإشكالات التي تعثر الرؤى التربوية،واقتراح بدائل للرقي بالمدرسة المغربية. التام أعضاء الفريق الإقليمي التنسيقي للقاءات التشاورية الإقليمية حول المدرسة العمومية في لقاء إقليمي موسع يوم الجمعة الماضي بمقر عمالة إقليم اسفي، الذي عرف لقاء موسعا حول الموضوع، ترأسه والي جهة دكالةعبدة وعامل إقليم اسفي عبد الفتاح لبجيوي، بحضور محمد عطفاوي الكاتب العام وحسن البلالي النائب الإقليمي ورؤساء المصالح الخارجية والسلطات المحلية ورؤساء الجماعات المحلية والبلدية.

في مداخلة له،أشار والي الجهه إلى الخطاب الملكي السامي الذي القاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب سنة 2012 ،مؤكدا على ضرورة الاهتمام بالموضوع وإعطائهما يستحق وما يلزم من دراسة وعناية باعتماد كل الاستراتيجيات الممكنة والمتاحة للنهوض بهذا القطاع خاصة في المجال القروي،كما الح على تشخيص واقعية القطاع لصياغة مشروع تربوي حداثي وتجاوز الإخفاقات للرفع من مستواه،كما وقف النائب الإقليمي في مداخلته على أن الفلسفة التربوية العامة من تنظيم هذه اللقاءات التشاورية على الصعيد الإقليمي والوطني ترمي بلورة مشروع تربوي جديد متوافق عليه بمعيار المصداقية وجودة المنتوج التربوي المغربي الذي يجب أن ينبني على الاستشارة الموسعة قصد التوافق والمصادقة بالقبول عليه بغية الدفع بالمنظومة التربوية قدما نحو افق مستقبلي يستشرف التميز المدرسي في بعده العالمي والوطني والجهوي والمحلي، ويعيد للمدرسة المغربية مكانتها الإشعاعية التي سجلتها عبر التاريخ.وكانت جل المداخلات مجسدة للواقع التعليمي بالإقليم والأجراة العملية في كيفية تنزيل المشروع على المستوى الفعلي والواقعي فأمر والي الجهة بعقد لقاءات موسعة بإشراك السكان والجمعيات وكل المهتمين،من أجل جمع الاقتراحات والبدائل الواقعية للارتقاء بالمنظومة التربوية،

وقد ترأس النائب الإقليمي للتربية الوطنية والتكوين المهني بحر هذا الأسبوع بإقليم اسفي سلسلة لقاءات تشاورية ذكر فيها بالسياق العام الوطني لهذه اللقاءات محليا وإقليميا ووطنيا.

وفي تصريح للجريدة أكد النائب الاقليمي انه جد متفائل بهذه المقاربة الجديدة ،لأنها ستنتج مشروعا تربويا جيدا ،مادامت تشرك جميع المعنيين بالمنظومة التربوية ،وأنه سيلتقي باقي الشركاء في غضون الأيام المقبلة.

التاريخ: 14/05/2014
العدد: 462
الأخبار
الصفحة: 7

وزارة التربية الوطنية تتشاور (2/2)

محسن زردان

في الجهة المقابلة نجد أن السيد عمر عزيمان المكلف باللجنة التي من المفترض أن تعكف على تقديم برنامج لإصلاح التعليم يحضر بشخصه كمدعو لندوة تنظمها جمعية زاكورة للتربية التي يترأسها الفاعل الجمعوي نور الدين عيوش أحد أقطاب النخبة الفرنكفونية، والذي أثار ضجة عندما طالب باعتماد اللهجة المغربية في التدريس، وبالتالي فإنك بمجرد حضورك لتلك الندوة ستخال نفسك في إحدى صالونات باريس نظرا لكون المدعوين المتواجدين لا يجيدون اللغة العربية ويستبدلونها باللغة الفرنسية، وعليه لن نفاجأ إذا اكتشفنا كما هي العادة أن مشاريع الإصلاح ستحرر مسوداتها باللغة الفرنسية لتترجم إلى العربية فيما بعد. أجل إنها رسالة واضحة، مفادها أن رجال الإصلاح لن يخرجوا عن الدائرة الضيقة من النخبة الفرنكفونية التي لن تجد عناء في نقل نماذج الإصلاح من فرنسا إلى المغرب وهي بذلك تسير على خطى الفشل مادامت فرنسا ولى زمانها وتعاني من انحدار شديد على جميع المستويات وهي بذلك أصبحت مؤهلة لحمل لقب الرجل المريض في أوروبا، وبالتالي فإن المشاورات التي فتحتها الوزارة الوصية ليست إلا إجراء للاستئناس والإلهاء ليس إلا.

• الإصلاح المؤلم لتجاوز الوضع المؤلم

ثمة إجماع على ضرورة تجاوز الوضعية المزرية للتعليم، هذا المعطى يتطلب فتح أوراش إصلاحية تنطوي على قرارات شجاعة ومؤلمة في الآن ذاته، أولا يجب إبداء حسن النية من الفاعلين المباشرين في الحقل التربوي من خلال التضامن مع المدرسة العمومية المغربية والثقة في منتوجها باعتبارهم منتجين لهذا المنتوج عن طريق تدريس أبنائهم بها والحد من نزيف اللجوء إلى القطاع الخاص الذي غدا موضة هذه الأيام، وذلك كإجراء للتصالح مع الذات وانسجاما مع السلوك الأخلاقي.

النقابات التعليمية، أجل إنها انحرفت عن أهدافها وغدت مشكلا في حد ذاتها، وتعيق مبادرات الإصلاح ولا تفكر في فاعلي الجسم التعليمي إلا كورقات انتخابية، أما مصلحة التلميذ فهي آخر شيء تفكر فيه، وما يؤكد قولنا كمثال على سبيل الذكر لا الحصر، سكوتها المطبق وعدم التنديد في بياناتها التي تتعدد على مسالة تعرض التلاميذ مؤخرا لاعتداءات جنسية من طرف بعض المشتغلين في الحقل التربوي حتى وإن أثبت القضاء صحتها وذلك خوفا من فقدان قلاعها الانتخابية، لقد أصبحت الحاجة ماسة إلى انسحاب النقابات التعليمية المرتبطة بالأحزاب السياسية من المشهد التعليمي وهي

> يجب إبداء حسن النية من الفاعلين المباشرين في الحقل التربوي من خلال التضامن مع المدرسة العمومية المغربية والثقة في منتوجها باعتبارهم منتجين لهذا المنتوج عن طريق تدريس أبنائهم بها والحد من نزيف اللجوء إلى القطاع الخاص الذي غدا موضة هذه الأيام وذلك كإجراء للتصالح مع الذات وانسجاما مع السلوك الأخلاقي

خطوة تتماشى مع مضمون الخطاب الملكي الذي دعا من خلاله كل الأطراف إلى الابتعاد ما أمكن عن تسييس الحقل التربوي.

الحسم في المسالة اللغوية من الأمور المصيرية في سبل الإصلاح، حيث لا يمكن الاستمرار في إجبار أبناء المدرسة العمومية على تلقينهم المعارف باللغة بالعربية لسنوات طوال ثم مطالبتهم في ما بعد الباكالوريا بضرورة إتقان اللغات الأجنبية الحية إن أرادوا أن يستمروا في الدراسات العليا أو يضمنوا مكانا لهم في سوق الشغل، إن هذه السياسة المتبعة شكلت ومازالت تشكل مذبحة تعليمية لأجيال متعاقبة وستتعاقب، خصوصا أبناء الطبقات الفقيرة الذين ضاعت عنهم فرص عديدة لسبل الترقي في السلم الاجتماعي.

إعادة النظر في تكوين الموارد البشرية قصد ملاءمة تكوينها مع متطلبات العصر فقيمة التكوين الجيد للمدرس تنعكس إيجابا على مستوى التلميذ حسب آخر تقرير لليونسكو.

الشيء الجدير ذكره، يتمثل في إشكالية توزيع الفائض من الموارد البشرية الذي يرسم صورة التركز في المدن الكبيرة والضواحي مع هروب جماعي من المناطق الصعبة والنائية، مما أفضى إلى بروز الفائض في المدن مع خصاص مهول في المناطق البعيدة عنها، وقد زاد من استفحال الأمر ارتفاع نسبة ولوج العنصر النسوي في صفوف الهيئة التعليمية خصوصا في التعليم الابتدائي مما يؤدي بهن إلى تعيينهن بالمناطق النائية التي يواجهن فيها ظروفا صعبة تؤثر على مردوديتهن وفي الآن ذاته تسهل دخولهن إلى المدن عن طريق عرف الالتحاق بالزوج، فتضطر الوزارة بذلك إلى بذل جهود كبيرة في تدبير الحالات الاجتماعية لرجال ونساء التعليم، في حين تظل مصلحة التلميذ مغيبة، علما أن من أجل هذا التلميذ أصلا خرجت الوزارة للوجود.

أعتقد أن مسالة الولوج للتدريس يجب إعادة النظر فيها ولو بشكل مؤقت من خلال اعتماد السياسة المتبعة في التجنيد واختيار الأساتذة من جنس الذكور القادرين على خوض صعاب الاشتغال بالعالم القروي الذي تعشعش فيه الأمية والهدر المدرسي بكثرة، على الرغم من أن هذه الفكرة ستثير حفيظة الجمعيات الحقوقية النسائية، لكننا في الآن نفسه ندعوها إلى تقديم الحلول المتاحة في السياق المغربي الذي نصف مجتمعه في البوادي والقرى ويعلم الجميع المعيقات الجغرافية والطبيعية ومشاكل البنيات التحتية التي يرزح في ظلها.

التاريخ: 2014/05/14	الحركة	الصفحة:الملحق التربوي
العدد :8103		

في بلاغ صحفي

الإعلان عن تاريخ الدخول المدرسي للسنة الدراسية المقبلة

قالت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني أن المقرر الذي أصدرته بشأن تنظيم السنة الدراسية 2014-2015 يراعي التوازن بين فترات الدراسة والعطلة المدرسية.

وفي بلاغ لها أكدت الوزارة أنها حرصت في هذا المقرر على توزيع متوازن بين فترات الدراسة والتحضير للامتحانات والعطل المدرسية، التي بلغت في مجموعها 42 يوما، وأضافت أنها عملت على برمجة عطلة مدرسية بعد كل سبعة أسابيع من الدراسة الفعلية في المتوسط، منها عطلة منتصف الأسدس الأول (8 أيام) ، وعطلة منتصف السنة الدراسية (15 يوما) ، ثم عطلة منتصف الأسدس الثاني (8 أيام).

وأوضح البلاغ أن هذا المقرر يتضمن تدابير الإعداد للدخول المدرسي وتواريخ إجراء فروض المراقبة المستمرة والامتحانات المدرسية بمختلف الأسلاك التعليمية، إضافة إلى مواعد المباريات وامتحانات الكفاءة المهنية وشهادة الكفاءة التربوية، كما يشمل مواد خاصة بفترات تنظيم دورات التكوين المستمر والإجراءات المتعلقة بإنهاء الموسم الدراسي والإعداد للموسم الموالي، فضلا عن لائحة العطل المدرسية.

وبذلك ستنطلق الدراسة بشكل فعلي يوم الأربعاء 10 شتنبر 2014 بالنسبة لتلميذات وتلاميذ السلك الابتدائي، ويوم الخميس 11 شتنبر 2014 بالنسبة للسلك الثانوي الإعدادي والتأهيلي، والسنة الثانية من أقسام التحضير لشهادة التقني العالي، ويوم الاثنين 15 شتنبر2014 بالنسبة للسنة الأولى، على أن يكون الاثنين 13 أكتوبر 2014 موعدا لانطلاق الدراسة بأقسام التربية غير النظامية،تنفيذا لمقتضيات هذا المقرر. وحسب نفس المقرر،فإن الموسم الدراسي المقبل سينطلق يوم الاثنين فاتح شتنبر 2014 بالنسبة لأطر وموظفي الإدارة التربوية، وهيئات التفتيش والتوجيه والتخطيط التربوي والدعم الإداري والتربوي والاجتماعي، وكذا الأطر الإدارية المشتركة والأطر المكلفة بتسيير المصالح المادية والمالية، فيما ستستأنف هيئة التدريس عملها يوم الثلاثاء 2 شتنبر 2014،بتوقيع محاضر الدخول ومباشرة إعداد الوثائق والوسائل الخاصة ببداية الموسم الدراسي.

وإلى ذلك لم يشر البلاغ إلى الإجراءات التي ستتخذها الوزارة لتدبير غياب الأساتذة الذين من المتوقع أن يشاركوا في عمليات الإحصاء الوطني للسكان والسكنى الذي تعتزم المندوبية السامية للتخطيط تنظيمه ما بين وفاتح و20 شتنبر المقبل، وتعول فيه على انتداب عدد من الأطر التربوية للمشاركة في هذه العملية.

التاريخ: 2014/05/14
العدد: 3397
التجديد
الصفحة: الملحق التربوي

الحركة الانتقالية.. أزيد من 60 ألف راغب والفرص محدودة

الوزارة في حاجة إلى أزيد من 16280 منصب بمختلف الأسلاك الثلاثة، ابتدائي، إعدادي وتأهيلي دون احتساب المناصب التي يخلفها المستفيدون من التقاعد النسبي والاستقالة والعزل والوفاة والالحاق والوضع رهن الإشارة، مما يرجح ارتفاع عدد حاجيات الوزارة

انطلقت أخيرا وإلى غاية 18 ماي الجاري مشاركة رجال ونساء التربية والتعليم في الحركة الانتقالية الوطنية حيث من المقرر أن يتبارى قرابة 60 ألف من المعنيين على مناصب جد محدودة تشكل النسبة الأقل من هذه المناصب في المدن والمناطق شبه الحضرية. وبحسب المذكرة الوزارية السنوية المنظمة للحركة الانتقالية يمكن للأساتذة أن يعبروا عن رغباتهم في المشاركة عبر موقع إلكتروني وضعته الوزارة لهذا الغرض بحيث بمجرد التأشير على الطلب يصل في الحال إلى المصالح المركزية حيث تتولى مديرية منظومة الإعلام دراسة الطلبات وبالتالي منح المناصب حسب الاستحقاق وفق المعايير الموضوعة حسب المذكرة المنظمة.

● خالد السطي

التاريخ: 2014/05/15
العدد: 3397
التجديد
الصفحة: الملحق التربوي

تغييرات غير كافية

سبق للنقابات التعليمية الخمس الاكثر تمثيلية وهي النقابة الوطنية للتعليم(ك د ش) والجامعة الوطنية لموظفي التعليم والجامعة الحرة للتعليم والنقابة الوطنية للتعليم(ف د ش) والجامعة الوطنية للتعليم(ا م ش) أن عقدت أربع لقاءات مع ممثلي وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني بعد أن قدمت بشكل جماعي ورقة مطلبية قصد إدخال تعديلات على المذكرة سالفة الذكر،إلا أن الوزارة اكتفت بقبولها إدخال تعديلات طفيفة تعلقت بتوحيد نقط الامتياز لبعض الحالات الاجتماعية وتخفيض عدد سنوات المشاركة الى سنتين للالتحاقات بالأزواج والسماح للناجحين في امتحانات الترقية وتغيير الإطار لحاملي الشهادات العليا وغيرها، في حين أجلت الوزارة باقتراح من النقابات عددا من النقط الخلافية الى شهر أكتوبر المقبل على اعتبار أن مشاكل الحركات الانتقالية بنيوية تتطلب دراسة عميقة وفق مصادر نقابية شاركت في اللقاءات المشتركة بين الطرفين.

غموض المناصب الشاغرة

وبحسب وثيقة صادرة عن مديرية الاستراتيجية والتخطيط بوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني فالوزارة في حاجة إلى أزيد من 16280 منصب بمختلف الأسلاك الثلاثة،ابتدائي،إعدادي وتأهيلي دون احتساب

المناصب التي يخلفها المستفيدون من التقاعد النسبي والاستقالة والعزل والوفاة والالحاق والوضع رهن الإشارة،مما يرجح ارتفاع عدد حاجيات الوزارة،لكن رغم هذا الخصاص المهول فعدد المستفيدين من الحركة الانتقالية لا يتجاوز 7600 مستفيد(ة) على أبعد تقدير مما يطرح عددا من التساؤلات حول هذا الخلل،لذا طالبت النقابات بلسان رجال ونساء التعليم بضرورة الكشف عن المناصب الشاغرة حتى تكون المنافسة شريفة وواضحة وحتى يشارك الراغب في الانتقال بناء على معطيات واضحة وشفافة عكس ما هو حاصل حيث تعتبر كل المناصب شاغرة أو محتمل شغورها مما يجعل المشارك وكأنه يقامر و»يشارك في يد الله».

رأي الإدارة

إشكالية الإعلان عن المناصب الشاغرة من عدمها نقلناها إلى مسؤولي الوزارة حيث أكد مصدر مسؤول استحالة الإعلان عن المناصب الشاغرة لمجموعة من الاعتبارات منها كون الإعلان عن كافة المناصب والتي قد تفوق 17000 ستساهم في هجرة جماعية من المناطق النائية على الخصوص الى مناطق ذات أفضلية وهذا سيكرس الخصاص الذي يصعب تعويضه خصوصا وأن عدد خريجي المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين جد محدود وبالتالي سيتم حرمان آلاف التلاميذ من حقهم في التمدرس،أيضاً يؤكد المصدر أن الوزارة وعبر مصالحها الخارجية تتحكم في دخول وخروج الأساتذة وفق ما هو مخصص التوظيفات الجديدة،حيث أن هذه الأخيرة هي المتحكمة في حركية المدرسين اي كلما ارتفع عددهم ستزيد لا محالة نسبة المستفيدين والعكس صحيح،بالإضافة الى ما سبق يضيف المصدر أن البرنامج المعلوماتي قد يعمل على نقل أساتذة من نيابات الى أخرى عن طريق التبادل الآلي على الرغم من كون احدى النيابات لا حاجة لها بالمدرسين كما حصل بسلا السنة المنصرمة حيث انتقلت اليها خمس حالات وغادرها نفس العدد.

إشكاليات أنية

منذ فتح الوزارة بوابة المشاركة في الحركة الانتقالية لهذه السنة واجه المئات من الأساتذة العديد من المشاكل حيث وجد البعض عدم قيام الجهات المعنية بتحيين وضعياتهم الادارية او العائلية وهو ما انتبهت إليه الوزارة حيث مكنت الوزارة مدراء المؤسسات التعليمية من قن خاص قصد تصحيح ما يمكن تصحيحه وبالتالي تمكين الاساتذة من حقهم في المشاركة،أيضاً تعمل خلية بمديرية منظومة الإعلام على مساعدة كل من واجهته صعوبات أو قام بإدخال معطيات غير دقيقة أو خاطئة.

عقدة حاملي الشهادات العليا

بحسب الاتفاق بين الوزارة والنقابات الخمس فقد تم السماح للأساتذة الابتدائي والاعدادي حاملي الماستر والناجحين في مباراة فبراير 2014 بالمشاركة في الحركة الانتقالية كأساتذة للثانوي التأهيلي وهو ما تضمنته المذكرة الاطار ،كما اقترحت الوزارة وفق مصادر مطلعة تمكين الحاصلين على الماستر في الحقوق بطلب المشاركة في الحركة في مواد تخصصهم أو الاقتصاد بالنسبة الإعدادي وفي اللغة العربية او الفرنسية أو الاقتصاد بالنسبة للابتدائي،لكن خلال تطبيق ما سبق تضاربت الآراء حيث أقدمت بعض النيابات على تلبية رغبات الاساتذة حاملي الشهادات خصوصا وأن لوائح الناجحين منشورة على الموقع الرسمي للوزارة،بل هناك بعض النيابات أصدرت مذكرة داخلية في الموضوع كما حدث بتاونات قصد تمكين حاملي الشهادات من أحقيتهم في المشاركة ونيابة الشاون وغيرها من النيابات،لكن تمت نيابات أخرى ك»الخميسات،الحوز،السمارة،الفحص أنجرة...»رفضت بتاتا مما قد يحرم بعض من حقهم في المشاركة مما سيكرس مبدأ غياب تكافؤ الفرص،وفي هذا الصدد طالب عبدالغني محتال المنسق الوطني للعصبة الوطنية لحاملي الماستر الوزارة بتحمل كامل مسؤوليتها وحث مصالحها الخارجية على ضرورة توجيه كتاب في الموضوع حتى لا يحرم أصحاب الحق من حقوقهم.

التاريخ: 2014/05/14
العدد: 3397
التجديد
الصفحة: الملحق التربوي

دردشة مع مينة صغور*

يجب مراعاة أصحاب الأقدمية في الحركة الانتقالية

● ما رأيك في الأصوات المطالبة بتطبيق المناصفة في الحركات الانتقالية بين الأستاذات والأساتذة؟

○ نحن في الجامعة الوطنية لموظفي التعليم لايمكن الا ان نكون بجانب المصلحة العامة لنساء ورجال التعليم فكلما كان رجل التعليم مرتاحا الا وكانت المردودية في ازدياد وبرأيي يجب تطبيق مبدأ التضامن مع الأكثر تضررا فمبدأ المساواة غير مطروح في غالبية الحالات لأن قضية الحركة الانتقالية اجتماعية بامتياز والأسرة هي الأساس وللإشارة فقد تقدمت النقابات الخمس بمقترح يقضي باعتماد النسبية في الحركة الانتقالية بين الالتحاقات بالأزواج عموما والأقدمية. ،لكن باعتباري معنية بنساء التعليم اعتبر ان الالتحاق بالزوج مكسب مهم يجب الحفاظ عليه مع مراعاة حقوق أصحاب الأقدمية.

●طيب ماذا عن أوضاع الأستاذات العاملات في الوسط القروي؟

○ تصلنا للجنة المركزية للمرأة النقابية في الجامعة الوطنية لموظفي التعليم شكايات واتصالات من نساء التعليم قد لا أستطيع البوح بكل مضامينها لكن أغلبها مرتبط بالتحرشات والاستفزازات والاعتداءات ناهيك عن هجوم الكلاب الضالة على بعضهن،خلاصة القول أوضاعهن صعبة في مجملها،أوضاع قد تتسبب في أمراض أو أعراض غير متوقعة خصوصا بالنسبة للعاملات في سلك الابتدائي وتحديدا في المناطق النائية والصعبة حيث انعدام الطرق والكهرباء والماء الصالح للشرب، وضعف البنيات التحتية الى درجة غياب مرافق صحية احيانا ،الأستاذة في العالم القروي قد تتراجع وتغادر الوظيفة نهائيا بسبب هذه المعاناة.بالإضافة إلى ما سبق تعاني الأستاذة من هواجس أخرى ومنها على الخصوص هاجس الانتقال سواء قصد الالتحاق بالزوج ان كانت كذلك أو الاقتراب من الأهل ان كانت عازبة أو مطلقة أو أرملة

● ما هي مقترحاتكم للجهات المسؤولة لتجاوز هذه الوضعية الصعبة ؟

○ على الوزارة أن تضخ مزيد من الموارد البشرية والمالية للقطاع والعمل على بناء مدارس جماعاتية والتي تضم مؤسسة تعليمية ومركبات تربوية لمختلف الأسلاك التعليمية وداخلية للتلاميذ وسكن للمدرسين والاداريين ووسائل نقل تابعة للمؤسسة بالإضافة إلى أندية موازية تتعلق على سبيل المثال بالخياطة ومختلف المهن حتى يتمكن المتعلم من بناء شخصيته من الصغر،.ايضا على المسؤولين إشراك الجماعات المحلية وقطاعات أخرى قصد توفير وتسهيل ظروف عمل المدرسات والمدرسين على السواء وتوفير الوسائل الضرورية ودعم الأسر المعوزة لتشجيع أبناءها على التمدرس وهنا استحضر برنامج تيسير الذي يجب تعميمه ،أيضا على الحكومة الإسراع بصرف التعويض المخصص للعاملين بالوسط القروي لتشجيعهم على الاستقرار وتحفيزهم على العطاء.

* المنسقة الوطنية للجنة المركزية للمرأة النقابية بالجامعة الوطنية لموظفي التعليم

على الوزارة أن تضخ مزيد من الموارد البشرية والمالية للقطاع والعمل على بناء مدارس جماعاتية والتي تضم مؤسسة تعليمية ومركبات تربوية لمختلف الأسلاك التعليمية وداخلية للتلاميذ وسكن للمدرسين والاداريين ووسائل نقل تابعة للمؤسسة بالإضافة إلى أندية موازية

التاريخ: 2014/05/14 العدد: 420	المشعل	الصفحة: 17

تقارير اليونسكو تفضح حال المدرسة المغربية

عادت منظمة اليونسكو لتفتح سيرة التعليم المغربي مرة أخرى في آخر تقاريرها التي تقول إننا لا زلنا نصنف في المراتب المتأخرة سواء تعلق الأمر بعدد التلاميذ المتمدرسين في جل المستويات، أو في نسبة الأمية التي تقارب النصف. وفضح التقرير كيف أن المدرسة المغربية تصنف اليوم في مراتب أقل مقارنة بعدد من التجارب بعضها لدول فقيرة، رغم كل الإمكانيات التي توظف في قطاع التربية والتعليم، والتي تفوق 5 في المائة من الدخل العام للمغرب.

ويخلص تقرير اليونسكو أن المدرسة المغربية مازالت في حاجة للكثير من العلاج، وأن ما صدر في 2011 و 2012 لا يختلف كثيرا عما صدر في العام الماضي، ما يعني أن الحكومة الحالية لم تتمكن بعد من تصحيح الاختلالات. فالمغرب احتل المرتبة ما قبل الأخيرة عربيا في عدد الخريجين، كما أن 10 في المائة من الأطفال لا يلتحقون بالمدرسة، وحوالي 34.5 في المائة فقط هي نسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالتعليم بالثانوي، وأن المغرب له أعلى معدلات الرسوب في التعليم

الابتدائي في العالم العربي بنسبة 10.7 في المائة. فحينما نعيد هنا اليوم قراءة هذا التقرير التي أصدرته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، نطرح السؤال كيف أن الأرقام تكرر نفسها مع كل موسم دراسي، وكأننا لا نبرح المكان سواء تعلق الأمر بنسبة التمدرس، أو نسبة القراءة التي تضعنا وجها لوجه أمام إشكالية الأمية، في الوقت الذي نجحت دول أخرى في القطع مع هذا الإكراه الذي له تداعياته الاقتصادية والاجتماعية.

التاريخ: 2014/05/14 العدد: 462	الأخبـــار	الصفحة :1

في سياق الحدث

بدأت ملامح إصلاح منظومة التعليم في إقرار مناسبات جديدة للعطل المدرسية وتقديم بداية الدراسة إلى العاشر من شتنبر. والواقع أن توزيع العطل الرسمية، إضافة إلى تلك التي ترافق إجراء الامتحانات، كان في كل مرة يخضع إلى المزاج، أكثر منه إلى الدراسة، وربط عطل التلاميذ بأوضاع أوليائهم حتى تكون الاستفادة من العطل ملائمة للطرفين.

قضية كهذه يفترض أن تخضع لتقييم شامل، يشارك فيه خبراء التربية والتعليم الذين يضعون في الاعتبار تأمين شروط أفضل في التحصيل الدراسي. لكن أتعاب التلاميذ لا تتوقف عند ازدحام أوقات الدراسة فقط بل في الكمية الهائلة من الدفاتر والكتب التي يحملونها كل يوم. وحبذا لو اقترن البحث بتوزيع العطل مع آخر يطول إعادة النظر في المناهج، كي تكون ملائمة لأعمار التحصيل وقدرات التلاميذ.

المتفائلون بالعطل، وما أكثرهم في الإدارة المغربية، ينظرون إلى الأمر من زاوية أن تنظيم العطل المدرسية قد ينسي الناس خطة «مسار» التي تراوح مكانها. غير أن التعليم لا يجب أن يكون حقل تجارب، يتغير بين الفينة والأخرى. وما لم يتم الاتفاق على منهجية موحدة ودائمة، يمكن أن يطولها التعديل بعد فترة، فإن واقعنا التعليمي سيظل غير مفرح، ولو أن العطل تبعث الفرحة في نفوس التلاميذ.

التاريخ: 2014/05/14
العدد: 3397

التجديد

الصفحة: 1

مع الحدث

بارقة أمل لإصلاح التعليم

• بلال التليدي

المبادرة التي أعلنت عنها لجنة المبادرة المواطنة بإعداد رؤية وطنية من أجل إصلاح شامل للمنظومة التعليمية وتنظيم ندوة وطنية بشراكة مع كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة محمد الخامس – أكدال، تستحق التنويه والتثمين، وذلك على الأقل من ثلاث جهات:

– الأولى أنها تضم شخصيات وازنة من مختلف الحساسيات الفكرية والسياسية لا يجادل أحد في خبرتها والرصيد الذي راكمته في مجال التعليم والتربية والتكوين.

– الثانية، أنها تحاول صياغة رؤيتها لإصلاح التعليم بمنظور شمولي وضمن السقف الوطني المواطن.

– الثالثة، أنها فضلت أن تعرض رؤيتها للنقاش والتداول الواسع بحضور خبراء متخصصين، مما يعكس قناعتها بأن قضية إصلاح التعليم هي قضية وطنية، وتتطلب قدرا واسعا من إشراك النخب المعنية، لأن الأمر يتعلق بقرارات استراتيجية لا يغني فيها عمليات الاستباق أو فرض قناعات غير متشاور بشأنها باعتماد سياسة الأمر الواقع.

كان يمكن أن ننظر إلى هذه المبادرة نظرة عادية، ونعتبرها مثل سائر الندوات التي تسعى إلى بلورة أفكار إصلاحية لبعض القطاعات التي تعيش وضعية الفوضى والعبث، أو تعيش حالة من التعثر المزمن، لكن في حالة التعليم، ولأن بعض المبادرات الفارغة تحاول بكل الوسائل – والوسائل الإعلامية على الخصوص – أن تملأ الفضاء، وتستعين بأنصاف الخبراء، وترمي ببعض الفقاعات لتكون أداة لتحسين التموقعات، فقد وجب أن يتميز الخيط الأبيض عن الأسود، وتتمايز النيات والمقاصد الإصلاحية الطيبة عن المقاصد التجارية والإشهارية التي تلتقي مع خدمة أجندات لغوية غير خافية، لاسيما في هذه الظرفية الحساسة التي تعرف تسابقا محموما من أجل تصدر الواجهات وترميز «الخبراء» وملأ الفضاءات للتأثير في تمثيلية المجلس الأعلى للتربية والتكوين الذي ينتظر أن ينصب بعد أن يتم المصادقة على مشروع قانونه التنظيمي في غرفتي البرلمان.

تثمن هذه المبادرة، ونعتبر أن أسماء وطنية مثل محمد العربي المساري، ومحمد الخصاصي، وأحمد الخمليشي، وعبد الإله مصدق، وعبد الله ساعف، ومولاي إسماعيل العلوي، ورحمة بورقية، ومحمد سبيلا، ونور الدين العوفي، وخالد الصمدي، ومحمد يتيم، وغيرهم، هي أسماء كبيرة يمكن بالرصيد الذي راكمته، والخبرة الوطنية والدولية التي تمتلكها أن تقدم أفكارا جدية لإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي في المغرب.

هناك فرق كبير بين تأثيث بعض الندوات ببعض الشخصيات الوطنية الوازنة، وبالخصوص الوزراء السابقين للتربية الوطنية، لشرعنة قرارات غير مدروسة بالطريقة التحكمية المعروفة، وبين جمع هذه الشخصيات الوطنية إلى جانب الخبراء المتخصصين في مائدة واحدة للتفكير بكل استقلالية وبعيدا أي نوايا «تأثيثية» للتفكير بمنطق وطني مواطن في إصلاح منظومة التربية والتكوين.

لا خلاف اليوم في كون واقع المنظومة التربوية يزداد سوءا رغم بعض الخطوات الإصلاحية الجزئية التي ساهمت في استقرار المسار الدراسي، لكن، المطلوب اليوم المرور إلى الخطوة الثانية، وهي وضع الأداة الوطنية المواطنة القادرة على إنتاج مواثيق جديدة على غرار ميثاق التربية والتكوين الذي غطى ما يزيد عن عقد من الزمن.

الوضعية اليوم مؤسفة، هناك ميثاق وطني للتربية والتكوين في الرفوف ولا يستعان به إلا لتبرير بعض القرارات في الفقرة المتعلقة بالمرجعيات، ولا أحد اليوم يجرؤ على تغييره ولا مراجعته، هذا في الوقت الذي نرى فيه قرارات استراتيجية تتنزل من غير تشاور لا تبالي بنسفه نسفا. ويزداد واقع الفوضى احتدادا بدخول جبهة للمتطفلين على الميدان، ووجود إسناد خفي لها لا ندري مصدره، وإن كانت خلفياتها التجارية تجد تحالفها الطبيعي مع الأجندات اللغوية والقيمية التي من مصلحتها خلق بؤر توتر بين اللغتين الوطنيتين العربية والأمازيغية، وتبرير واقع الهيمنة اللغوية الفرنكفونية.

مثل هذه الندوة، بل هذه المبادرة، تمنح بارقة أمل بأنه لا يزال في قطاع التعليم شرفاء وغيارى من الشخصيات الوطنية ذات الوزن الثقيل التي يمكن أن تصنع ميثاقا جديدا، ولا تترك الساحة للمتطفلين ليحتلوا الميدان والمواقع ويملأوا الدنيا صياحا وصراخا. ويدقوا آخر إسفين في ما تبقى من قوة ورصيد في المنظومة التربوية القائمة.

بارقة الأمل هذه ضرورية، وتحتاج إلى إسناد، لأن الفضيحة الإعلامية والعلمية للمتطفلين على الميدان لن تمنعهم من معاودة الكرة مرة ومرتين، لأنهم وتقوا في تجارب مماثلة من أن للماركتينج أثره الكبير في الدفع بالشخصيات واحتلال المواقع، ولم لا صياغة برامج العبث، والزيادة في واقع الفوضى الذي يعرفه التعليم؟!

التاريخ: 2014/05/14	الحركة	الصفحة:الملحق التربوي
العدد :8103		

ورشة تكوينية بالرشيدية حول المشروع البيداغوجي الفردي لذووي الاحتياجات الخاصة

نظمت الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، بالرشيدية، ورشة تكوينية حول المشروع البيداغوجي الفردي لذوي الاحتياجات الخاصة.

وتهدف هذه الورشة، التي نظمت بشراكة مع المندوبية الإقليمية لوزارة التربية الوطنية، تطوير وتقوية الكفاءات المهنية لأطر التدريس بثلاثة مؤسسات تعليمية ابتدائية بالإقليم تحتضن أقسام مدمجة لذوي الاحتياجات الخاصة.

وقال المنسق الاقليمي لبرنامج المتطوعين اليابانيين بالنيابة الاقليمية لوزارة التربية الوطنية أحمد صواك، إن هذه الورشة التكوينية تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لأطر التدريس بالإقليم وذلك بالنظر لما ستوفره من معارف جديدة حول كيفية ترقية التحصيل العلمي للأطفال المتمدرسين من ذوي الاحتياجات الخاصة وتطوير قدرات الهيئة التربوية في هذا المجال، مضيفا أن الانفتاح على مناهج تربوية ورؤى ومفاهيم جديدة في المنظومة التربوية من شأنه مساعدة هذه الفئة الاجتماعية على الاندماج في الحياة الاجتماعية بكيفية تناسب قدراتهم العقلية والجسمية.

وأبرز المسؤول التربوي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن التحدي الأكبر بالنسبة للأطفال المتمدرسين من ذوي الاحتياجات الخاصة هو المساهمة في الحياة الاجتماعية، وهو ما يجعل الإعاقة في جزء غير يسير منها إشكالية تقبل مجتمعي، مشيرا إلى أنه يتعين مقاربة القضايا المرتبطة بالإعاقة وخاصة لدى الأطفال المتمدرسين في الإطار الشمولي للتنمية البشرية، بتركيز الجهود على الإدماج المجتمعي وصون الحقوق الإنسانية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

من جهة أخرى، أكد صواك أنه سيتم من خلال المشروع البيداغوجي الفردي قياس وتقييم قدرات التلميذ ذي الاحتياجات الخاصة، حيث يتم تصميم البرنامج بناء على تشخيص وتقييم مستوى أدائه ومعرفة نقاط القوة والضعف التي تحتاج إلى تحسين، عن طريق أهداف واضحة ومحددة يتم وضعها، مشيرا إلى أن الأطر التربوية المعنية بهذا المشروع تبذل جهودا كبيرة من أجل بلوغ الأهداف المتوخاة.

وكان ميازاكي هيروشي، أحد المتطوعين اليابانيين، استعرض في بداية هذه الورشة التكوينية ورقة حول المشروع البيداغوجي الفردي وأهدافه التعليمية والتربوية والذي يعتمد على وسائل وآليات بيداغوجية متنوعة. يشار الى أن برنامج عمل المتطوعين اليابانيين يندرج في إطار اتفاقية الشراكة بين الحكومتين المغربية واليابانية حول تقاسم التجارب التقنية، وكذا في إطار اتفاقية الشراكة بين وزارتي التربية الوطنية و الصحة و الوكالة اليابانية للتعاون الدولي

التاريخ: 2014/05/14 العدد: 3069	النهار المغربية	الصفحة:6

تطوان

مواجهة خطر التدخين في صفوف التلاميذ

تنظم جمعية الشهاب الثقافية، طيلة الاسبوع الجاري بمختلف الثانويات التأهيلية بتطوان، حملة تحسيسية بأخطار التدخين والمخدرات، وذلك بمناسبة اليوم العالمي لمحاربة التدخين.

وتتخلل هذه التظاهرة، المنظمة بتنسيق مع الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة طنجة-تطوان، عروضا سمعية بصرية يقدمها خبراء تربويون واجتماعيون مختصون في الوقاية من المخدرات، ومعرضا للصور والملصقات التحسيسية، فضلا عن توزيع مطويات على التلاميذ للتنبيه إلى مخاطر التعاطي للتدخين والمخدرات والحث على اتباع نظام صحي بممارسة مختلف الانواع الرياضية ، والاهتمام بالانشطة الترفيهية والثقافية لصقل وإبراز مواهب التلاميذ بدعم من الاطر المختصة .

وفي موضوع اخر احتضنت قاعة الجلسات بالجماعة الحضرية لتطوان مؤخرا الجلسة الأولى للمجلس الجماعي للشباب.

وقد تضمن جدول أعمال هذه الجلسة الأولى، حسب بلاغ للمجلس اليوم الثلاثاء، مناقشة ثلاثة مواضيع تهم مشروع النظام الداخلي للمجلس والمصادقة عليه، و تشكيل اللجان الدائمة للمجلس، وانتقاء الرمز والشعار الخاص بالمجلس الجماعي للشباب لتطوان.

وقد تم بالمناسبة المصادقة على مشروع القانون الداخلي للمجلس بأغلبية الأعضاء الحاضرين، وانتخاب ياسين الصفار رئيسا للجنة الشؤون الاقتصادية والميزانية والمالية وجواد القطار نائبا له، ومعاد الفتوح رئيسا للجنة المكلفة بالتنمية البشرية والشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية و محمد حنين نائبا له، وسمية المرابط رئيسة لجنة التعمير وإعداد التراب والبيئة و محمد سعيد أولاد موسى نائبا لها، وخولة بوجناني رئيسة اللجنة المكلفة بالمرافق العمومية و سفيان الوهابي نائبا لها، وياسين كركيش رئيسا للجنة التربية والتكوين والتشغيل و نهاد أولاد موسى نائبة له.

التاريخ: 2014/05/14	الحركة	الصفحة:الملحق التربوي
العدد: 8103		

صفحة أسبوعية من إعداد: ابراهيم الوراري للتواصل معنا:
harakatarbawya@gmail.com

احتفاء بذكرى مولد الأمير مولاي الحسن

اختتام فعاليات الدورة الثانية من المهرجان الربيعي لسبت سايس

ابراهيم الوراري

اختتمت يوم الخميس الماضي فعاليات النسخة الثانية للمهرجان الربيعي ، الذي نظمته مجموعة مدارس سوق سبت سايس التابعة لنيابة إقليم الجديدة تحت شعار :» المدرسة العمومية، دعامة لطفولة مبدعة» بفضاء وحدة الباشتة و ذلك يومي 7 و 8 ماي 2014 هذا النشاط الذي ينظم احتفاء بذكرى عيد ميلاد صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير الجليل مولاي الحسن حفظه الله،تميز ببرناج غني ومتنوع ،ضم العديد من اللوحات و الأنشطة توزعت بين عروض مسرحية و أناشيد تربوية و فقرات بهلوانية و والحضور المتميز لعروض التبورية، إضافة حفل إعذار جماعي استفاد منه ما يزيد عن الثلاثين طفلا.

وقد نجح منظمو المهرجان في استقطاب المئات من الزوار، و العشرات من المستفيدين خلال يومي المهرجان شكل تجسيدا حقيقيا لروح الحياة المدرسية وانفتاح المؤسسات التعليمية على محيطها السوسيوثقافي. كما نجحت اللجنة المنظمة في أن تؤسس لقاعدة انطلاق نحو آفاق واعدة في التسيير و التنظيم رغم قلة الإمكانيات، و هي تظل بمثابة رسالة إلى كافة الفعليات التربوية بالإقليم، لأخذ القدوة في دور تنشيط الوسط المدرسي،واستثمار ما تزخر به من طاقات لا تنتظر أكثر من نصف الفرصة

لتبهر و تفجر طاقاتها.

وإلى ذلك فقد عبر عبد اللطيف بوكري مدير الدورة في الكلمة التي ألقاها أمام الحضور عن شكره و امتنانه العميقين لجميع الفاعلين التربويين و المحليين كل من موقعه على ما قدموه من دعم مادي و معنوي و ضرب لهم موعدا في موسم ثالث خدمة للطفولة.

يذكر أن هذا المهرجان أقيم بمساهمة فعالة من الأخ مصطفى المختتر البرلماني الحركي عن دائرة اقليم الجديدة.

التاريخ: 2014/05/15	المحركة	الصفحة:الملحق التربوي
العدد: 8103		

كلميم

لقاء تربوي لفائدة الأساتذة المتدربين

احتضن المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بكلميم، مؤخرا، لقاء تربويا لفائدة الأساتذة المتدربين حول موضوع « الحكامة التربوية داخل الفصل الدراسي ». وأكد مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين عبد الله بوعرفه على ضرورة ترسيخ الحكامة التربوية انطلاقا من الفصل الدراسي بهدف التدبير الجيد لمختلف مكونات العملية التربوية التي تشمل التلميذ والمدرس والمنهاج الدراسي المعتمد والأهداف المتوخاة منه وطرق تنفيذه وتقويمه.

وأشار إلى أهمية اعتماد تقنية «التعلم التعاوني» في مهنة التربية والتعليم من قبل الأستاذ في المدرسة المغربية الراهنة، التي ترتكز على الإشراك الفعلي للتلاميذ في بناء الأنشطة المدرسية وترسيخ مبادئ الإنصاف المدرسي والمساواة والثقة بالنفس والشغف المعرفي. وأبرز بهذه المناسبة أن تطوير فعل التربية والتكوين يمر عبر الاهتمام بعدة مجالات، من بينها البرامج والمناهج الدراسية وطرق التدريس واستراتيجيات تكوين الموارد البشرية التربوية والإدارية ونظام الامتحانات والتقويم والدعم.

من جانبه، أبرز مدير المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، السيد عبد الجليل شوقي، مستجدات الصيغة الجديدة لتكوين المدرسين بعد إرساء المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين واعتماد برنامج جديد للتكوين يرتكز على «المهنية والتاهيل»، بما يساهم في إعداد مدرسين قادرين على ضمان تعليم جيد وفعال لفائدة التلاميذ.

التاريخ: 2014/05/14
العدد: 3397

التجديد

الصفحة:الملحق التربوي

أرض السلام تحتفي بذكراها الثلاثين بالأبواب المفتوحة

تحت شعار «أرض السلام 30 سنة.... عطاء تربوي مستمر ومتجدد»،تنظم مؤسسة أرض السلام للتربية والتعليم الخصوصي بسلا الأبواب المفتوحة من 12 ماي الجاري الى غاية 16 منه،وهي الأبواب التي تصادف السنة الثلاثين من تأسيسها.

ويتضمن برنامج الأبواب المذكورة مهرجانا استعراضيا احتفاليا وتنظيم ورشات وعروض ثقافية وتواصلية وإعداد ملصقات والبومات وملفات بالاضافة الى رسومات ومعرض لإنتاجات الأطفال.

وستختم الأبواب المفتوحة والتي يحضرها آباء وأمهات وأولياء تلاميذ المؤسسة بتنظيم خرجة ترفيهية جماعية وعروض بهلوانية.

يذكر أن مؤسسة أرض السلام تأسست سنة 1983 كمدرسة حديثة لتدريس أسلاك التعليم الأولي و الأساسي و الثانوي.وقد عرفت المؤسسة انطلاقتها في مرحلتها الجديدة خلال الموسم الدراسي 1997 - 1998، حيث تم إرساء التصورات و الأهداف لهذا المشروع مع الأستاذ عبد الإله ابن كيران وطاقم إداري و تربوي مؤهل ومؤمن بالرسالة التربوية للمؤسسة.

وقد راكمت المؤسسة مجموعة من التجارب الإدارية والتربوية دفعت بها إلى ضرورة التوقف لمراجعة مسارها.وخلال الموسم 97/98 تم وضع مخطط لتطوير المؤسسة حيث بدأت المزاجعة الشاملة للأطر الإدارية والتربوية والمناهج المعتمدة في التربية والتعليم.

وخلال الموسم 99/2000 عرفت المؤسسة التوسعة الأولى بإضافة فضاء جديد للعب والاستراحة متمثل في بقعة أرضية ألحقت بالبناية القديمة للمدرسة. وخلال الموسم 2002/2003 أضيفت إلى المؤسسة 3 أجنحة جديدة لاستكمال المرافق الإدارية التي اعتبرتها المؤسسة ضرورية لمواكبة الإقبال الكبير الذي عرفته و الطلب المتزايد من طرف الأسر التي اقتنعت بالمنهج التربوي و التعليمي للمؤسسة.

التاريخ: 2014/05/14
العدد: 9705

رسالة الأمة

الصفحة :3

الأساتذة العاملون بأوربا ينددون بسياسة صم الآذان التي تنهجها الحكومة

نادية طواف

قرر رجال ونساء التعليم باوروبا خوض إضراب عن العمل يومي 19 و 20 ماي الجاري، وكذا الاحتجاج امام المؤسسات الاوروبية في حالة الاستمرار في تجاهل مطالب هذه الفئة .وفي هذا السياق،اكد مصدر من الجامعة الوطنية للتعليم بفرنسا ان مهمة تدريس اللغة العربية والثقافة المغربية لابناء الجالية المغربية المقيمة باوروبا تمر بظروف صعبة، مضيفا أنقرار الإضراب جاء نتيجة العصف بمستقبل هذه الفئة ومستقبل ابناء الجالية وانسجاما ودعما لقرارات التنسيقية الأوروبية لأساتذة اللغة العربية والثقافة المغربية باوروبا .

وحسب رجال ونساء التعليم باوروبا، فإنه سعيا للمساهمة الإيجابية في تطويرمشروع تدريس اللغة العربية من خلال تجاوز المشاكل المهنية والسوسيواقتصادية التي يعاني منها رجال ونساء التعليم ، جاء قرار إنهاء المهام الانتقامية الذي مزق الأسر وترك الآباء والأبناء في منعطف خطير يحيل على المجهول سواء في حالة البقاء باوروبا رفقة اسرهم في وضعيات غير قانونية بدول الاستقبال حفاظا على السيرورة العادية لتمدرس أبنائهم. او في حالة العودة بهم إلى أرض الوطن والمغامرة بمستقبلهم الدراسي في شروط تمدرس لا تأخذ بعين الاعتبار ظروفهم الخاصة لغويا ونفسيا

من جهة اخرى ندد رجال ونساء التعليم باوروبا بسياسة صم الآذان التي تنهجها جميع الجهات المتدخلة في الملف: واستنكرت الهجمة الشرسة للحكومة المغربية على رجال ونساء التعليم باوروبا بعقابهم على نضالاتهم بقرار إنهاء المهام التعسفي بمبررات واهية

وحمل رجال ونساء التعليم باوروبا المسؤولية الكاملة للحكومة و للجهات المتدخلة في ملف تدريس اللغة العربية والثقافة المغربية على صمتها ولامبالاتها تجاه الحركات الاحتجاجية لنساء ورجال التعليم المغاربة الملحقين باوروبا .

وطالبرجال ونساء التعليم باوروبا الاستجابة الفورية لحقوق رجال ونساء التعليم باوروبا الواردة في قرارات ومراسيم ومحاضر الجهات المسؤولة على الملف منها على الخصوصالتسريع بتسوية المتاخرات المادية الخاصة بالدفعات المتبقية الناتجة عن تجميد وضعيتهم الإدارية والمادية لسنوات ، وتوضيح الطريقة الغامضة التي شابتها أخطاء خلال احتساب وصرف الدفعتين الأولى والثانية ؛ وتحيين الرواتب وفق الدرجة والرتبة وذلك باحالة أجور الأساتذة العاملين باوروبا على المركز الوطني للمعالجات (CNT) تفاديا للمزيد من تراكم المتاخرات ، وتنفيذا لالتزامات مختلف الأطراف الموقعة على محضر اجتماعي 08 و 15 دجنبر 2010 المنعقدين بمديرية الميزانية بالرباط و بعدم الإقدام على اتخاذ أي تغيير للوضعية الإدارية دون موافقة مكتوبة من طرف المعني بالأمر،واعتماد مسطرة واضحة في حالة العودة إلى المغرب تراعي الوضعية الجديدة للأساتذة وتحفظ لهم جميع حقوقهم المادية والمعنوية اعتبارا للمهمة الوطنية والنبيلة التي أسندوها لأبناء الجالية . وإعداد برنامج دراسي خاص بتدريس اللغة العربية والثقافة المغربية باوروبا بإشراك الأساتذة الممارسين في عملية الإعداد والصياغة .

ودعا رجال ونساء التعليم باوربا رئيس الحكومة لإعادة اللجنة الموضوعاتية إلى طاولة الحوار لتنفيذ التزاماتها الواردة في محضر آخر اجتماعاتها بمديرية الميزانية بتاريخ 08 و 15 دجنبر 2010 مع استفادة من التعويض اليومي عن الاقامة ؛واستفادة رجال ونساء التعليم باوروبا من زيادة 600 درهم الأخيرة الحاصلة في الأجور بالمغرب ومن التغطية الصحية.

24

التاريخ: 2014/05/14 العدد: 2375	المساء	الصفحة: 16

أساتذة سد الخصاص بالجهة الشرقية يحتجون أمام نيابة وجدة

كمموا أفواههم وكبلوا أيديهم في إشارات رمزية

عبد القادر كترة

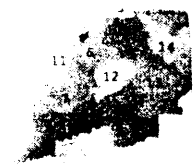

نظمت مجموعة من أساتذة سد الخصاص المنضوين في التكتل الوطني لأساتذة سدّ الخصاص مدعومين بفعاليات حقوقية ونقابية، الاثنين الماضي، وقفة احتجاجية أمام مقر النيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية بساحة 09 يوليوز، للتنديد بالاعتقالات التي تنهجها الحكومة الحالية في حق الحركات الاحتجاجية المطالبة بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

المحتجون كمموا أفواههم بلصاق وكبّلوا أيديهم بحبال، في إشارات رمزية إلى منعهم من التعبير عن مطالبهم عبر أشكال نضالية سلمية، وتعنيفهم واعتقالهم عقب كل محطة نضالية ينفذونها للمطالبة بتسوية وضعيتهم المهنية والمادية وتنفيذ الوعود التي قطعها المسؤولون على أنفسهم خلال العديد من الحوارات التي جمعتهم دون أن ترى النور.

وجاء في البلاغ الذي صدر بالمناسبة أنه انسجاما وخلاصات الجمع العام الجهوي، المنعقد الأربعاء 08 ماي 2014، بمقر الاتحاد المغربي للشغل بوجدة، والذي جاء من أجل مناقشة التطورات الخطيرة التي عرفها ملف أساتذة سد الخصاص على "إثر التدخل.. في حق الأساتذة المعتصمين بمقر النيابة الإقليمية للتربية والتكوين بوجدة، الذي أسفر عن عدة إصابات في صفوف الأساتذة واعتقال سبعة منهم بشكل تعسفي، لينكشف القناع عن الوجه الحقيقي للجهات المسؤولة التي أصبحت تعتمد المقاربات الأمنية في التعاطي مع ملفنا بدل التفكير بجدية في إيجاد حلول منصفة لهذه الفئة من الأساتذة وتنفيذ الوعود المتفق عليها".

وسبق لأساتذة سد الخصاص بفروع تنسيق الجهة الشرقية المنضوية تحت لواء التكتل الوطني، أن اقتحموا، الثلاثاء 06 ماي الجاري، مقر نيابة وزارة التربية الوطنية بوجدة ودخلوا في اعتصام مفتوح، قبل أن يصعدوا إلى سطحها في حدود الساعة الثامنة من مساء نفس اليوم، وهددوا بانتحار جماعي في حالة تدخل قوات الأمن لفض معتصمهم، وطالبوا في الوقت ذاته بالاستجابة لمطالبهم وعلى رأسها الالتحاق بمقرات عملهم وتسوية وضعيتهم الإدارية والمادية.

ولجأت السلطات المحلية والقوات العمومية إلى تفكيك المعتصم بالقوة، فجر يوم الأربعاء 7 ماي 2014، بتعبير المحتجين والجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع وجدة، والتنكيل بالمعتصمين وخلق جو من الذعر والترهيب واعتقال سبعة أساتذة تم الاحتفاظ بثلاثة منهم قيد الاحتجاز بمقر ولاية الأمن بوجدة قبل الإفراج عنهم، بعد تحرير محاضر في الحادث.

التاريخ: 2014/05/15
العدد: 8103

الحركة

الصفحة: الملحق التربوي

وزان.. هيئة التفتيش تعتذر للأساتذة وتنتفض في وجه النيابة

اعتذر المكتب الاقليمي لنقابة مفتشي التعليم بنيابة وزان لكل الأستاذات و الأساتذة المتضررين من عدم تحيين نقط تفتيشهم من أجل الترقية أو عدم اجتيازهم لاختبارات الكفاءة التربوية في الآجال المحددة وحمل المكتب النقابي المسؤولية للنيابة الإقليمية التي اتهمها بعدم توفير سيارة المصلحة التي تسمح لهيئة التفتيش بأداء مهامها،مما اعتبره تراجعا عن مكتسبات حازتها الهيئة في عهد النائب السابق.

وقد أعلنت نقابة مفتشي التعليم أن المجلس الاقليمي لتنسيق التفتيش بنيابة وزان، قد عمل خلال بداية الموسم الدراسي على بلورة برامج عمل تروم الارتقاء بالعرض التربوي للمؤسسات التعليمية بالإقليم ،التي قال أنها همت مختلف مجالات تدخل هيئة التفتيش

إلا أنه عجز عن تنفيذ هذه البرامج بشكل فعال مرجعا ذلك لعدم توفير الإمكانيات اللوجستيكية متهما النيابة الاقليمية بالتسبب في إرباك محطات وصفها بالمهمة تمس المسار الإداري لهيئة التدريس خصوصا ما يتعلق بالترقية و اختبارات الكفاءة التربوية،وذلك لتملص النيابة الإقليمية من القيام بمهامها،سيما أن أغلب المدرسين المعنيين يعملون في مناطق نائية يستحيل الوصول إليها دون التوفر على سيارة نقل المصلحة.

كما أشار ذات المكتب النقابي إلى وجود عدد من الاختلالات التنظيمية التي تمس تدبير مصالح النيابة،وخصاص مهول يعانيه مقر المفتشية الاقليمية على المستوى الموارد البشرية و المكتبية و استغلال فضائها في أنشطة لا علاقة لها بمجال عملها، مما يشكل انتهاكا لسرية مراسلات المفتشين و تقاريرهم المتعلقة في جزء كبير منها بالحياة المهنية لهيئة التدريس و أطر الادارة التربوية.

وفي نفس السياق استنكر ما أسماه التدبير الارتجالي لجل العمليات التربوية و الادارية و التكوينية الناتج عن عدم إشراك هيئة التفتيش بالإقليم و الاستفادة من الخبرات التي راكمتها أطرها.

وعبر عن امتعاضه من عدم استثمار تقارير التفتيش لتطوير الممارسات المهنية بالمؤسسات التعليمية العمومية و الخاصة.

و في الأخير دعا المكتب الإقليمي لنقابة مفتشي التعليم النائبة الإقليمية بوزان، في بيان تتوفر «الحركة التعليمية» على نسخة منه، إلى تيسير عمل هيئة التفتيش لتقوم بمهامها على أحسن وجه من خلال توفير كل الوسائل المادية و البشرية اللازمة و إشراكها في كل العمليات و القرارات التربوية بالإقليم،و الوفاء بالتزاماتها إزاء الملف المطلبي اتجاه الهيئة مع الحفاظ على المكتسبات السابقة و تمكين المفتشية الإقليمية للتعليم من الموارد البشرية و معدات العمل التربوي و البيداغوجي مع الحرص على عدم استغلال المقر في غير ما أعد له.

التاريخ: 2014/05/14
العدد: 462

الأخبار

الصفحة: 5

اتهام حارس عام ثانوية بتارودانت بالتحرش الجنسي بتلميذتين يكشف خروقات مالية بالمؤسسة

تارودانت: م.س

كشف اتهام حارس عام لإحدى الثانويات التاهيلية بإقليم تارودانت، بالتحرش الجنسي ضد تلميذتين تدرسان بالمؤسسة التعليمية ذاتها، عن «فضيحة» أخرى تحيكها بعض الأطراف التي تسعى إلى إبعاد هذا الحارس العام من طريقها، حسب الأخير.

هذه المؤامرة كشفتها رسالة موجهة إلى وزارة العدل والحريات، يلتمس من خلالها المتهم فتح تحقيق في الموضوع. كما كشفت الرسالة كذلك أن اتهام الحارس العام بالتحرش الجنسي بتلميذتين ليس سوى تصفية حسابات شخصية. وهو ما يزكيه، حسب الرسالة، أن هذا الاتهام جاء بعد أربعة أيام فقط من حلول لجنة إقليمية وجهوية مشتركة بالثانوية للتحقيق في فحوى شكاية قدمها أربعة أعوان للنظافة بالثانوية يشتكون من تصرفات المدير والمقتصد، اللذين قاما بخصم أجرة شهرين بدون سند قانوني من راتب هؤلاء الأعوان الأربعة الذين آزرهم هذا الحارس العام في تلك الشكاية.

هذا وحلت لجنة التحقيق بالمؤسسة يومي 23 و24 أبريل الماضي، فيما برزت إلى العلن تهمة التحرش الجنسي بالتلميذتين يوم 29 أبريل من الشهر ذاته، تفيد الشكاية الموجهة إلى وزارة العدل والحريات، مضيفة أن لجنة التحقيق التعليمية فوجئت، خلال عملية التحقيق بمجموعة من الاختلالات والخروقات المالية، من بينها وجود أربعة أعوان أشباح من أقارب مدير ومقتصد المؤسسة، لا يأتون إلى المؤسسة، ويتقاضون أجرهم كمستخدمين بها، من بينهم عون مسجل كمستخدم تابع لشركتين منذ سنة 2012.

وتتهم الشكاية المسؤولين عن المؤسسة بتزوير عدد المنوحين المستفيدين من الإطعام المدرسي، حيث يتم تسجيل 360 تلميذا يستفيدون من هذا الإطعام بشكل يومي، في حين أنه لا يستفيد من هذا الإطعام في الواقع سوى 140 تلميذا في غالب الأحيان. كما كشفت الشكاية تزوير توقيع الحارس العام للداخلية وكتابة ملاحظة أسفله من طرف المدير، مما أدى بهذا الأخير رفقة المقتصد بعد افتضاح أمرهما من طرف لجنة التحقيق، إلى تدبير مؤامرة التحرش الجنسي ضد هذا الحارس العام، وذلك من أجل إسكاته. لكن الحارس العام المذكور يطالب بفتح تحقيق في ملابسات أخذ أجرة أربعة أعوان أشباح منذ 2010، والتحقيق في تزوير عدد المنوحين وتوقيع الحارس العام للداخلية.

للإشارة، فقد جرى اتهام الحارس العام بالتحرش الجنسي ضد تلميذتين، حيث تم عقد جلسة استماع إلى المعنيتين بمكتب المدير، بحضور بعض الأساتذة وسبع تلميذات شاهدات، وجرى تحرير محضر في الموضوع، كما قام والدا التلميذتين بوضع شكاية لدى النيابة العامة بابتدائية تارودانت، حيث استمعت إليهما عناصر الضابطة القضائية بمركز الدرك لسبت الكردان، قبل أن يقدما تنازلا عن الشكاية.

27

Royaume du Maroc

Ministère de l'Education Nationale

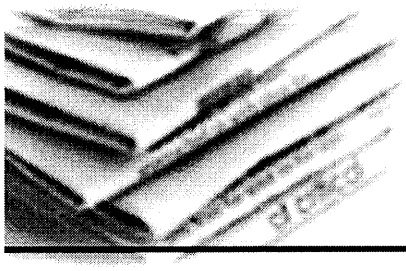

Bulletin de Presse

Jeudi 15 mai 2014 **Numéro : 4767**

Titres	Page
Merci M.Belmokhtar	**1/3**
JICA financera 5 collèges du rural de la région Doukkala Abda	**2**
France / La carte scolaire	**7**

DATE 14/05/2014
N : 888

LA NOUVELLE TRIBUNE

PAGE:29

Merci M. Belmokhtar !

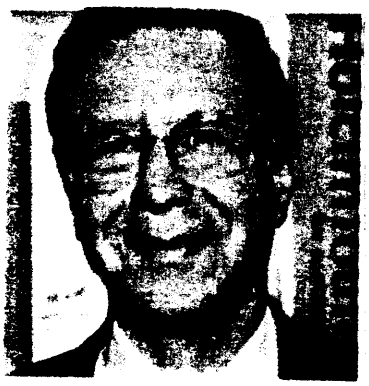

Cela faisait longtemps que les déclarations d'un ministre en exercice n'avaient pas résonné dans la tonalité habituelle de la langue de bois politicienne. Une fois n'est pas coutume certes, mais on a presque bien fait d'attendre ! Le ministre de l'Éducation nationale, Rachid Belmokhtar, était l'invité de l'Alliance Mohammedia des Oulémas samedi dernier et ses prises de position, claires et franches sur de nombreux sujets, méritent d'être appuyées tant elles sont rares dans la bouche de nos politiques.

Dans un contexte de soit disant «schizophrénie linguistique», alors que les intellectuels s'opposent avec virulence sur la langue qui devrait être commune aux Marocains, notre ministre de l'Éducation déclare : «Les personnes qui critiquent et qui s'opposent au baccalauréat international sont dans l'erreur car l'avenir des sciences est en francais, en anglais, en espagnol et en mandarin».

Enfin, on reconnait publiquement que le savoir est multilingues et que vouloir réduire les horizons de notre jeunesse en lui imposant une langue est contre-productif. Et ce n'est pas juste un bon sentiment. Il poursuit, chiffres à l'appui : «Les articles et contributions publiés sur le web ne peuvent être tous traduits et atteignent 300 millions d'écrits, quotidiens, en sciences». En d'autres termes, le repli linguistique ne pourra pas favoriser l'émergence d'un Maroc ancré dans son temps.

Le ministre, qui n'a surement plus grand chose à prouver politiquement, va même plus loin et s'interroge : «Comment les musulmans ont-ils pu passer à côté de tant d'inventions et d'innovations alors qu'ils ont été au sommet des découvertes, médicales entre autres ?(...) Nous nous sommes en plus détournés des langues étrangères, ratant la marche de l'histoire et de l'évolution».

Les réponses sont sans doute nombreuses à cette interrogation, mais l'angle choisi est pertinent. Preuve s'il en est, les brillantissimes Marocains qui peuplent les entreprises et centres de recherche de renom à l'étranger, ou encore les classements excellents de nos compatriotes dans les grandes écoles d'ingénieries et autres, en France notamment. L'ouverture que confèrent les langues étrangères, et le bien que cela peut faire à notre jeunesse en mal de perspectives, ne doivent pas être négligés par peur de voir nos compatriotes perdre leur identité ou se détacher de leur religion. M. Belmokhtar semble abonder dans ce sens lorsqu'il déclare qu'«il faut créer des passerelles entre science et religion car elles ne sont pas dissociées, mais complémentaires».

Mais le ministre ne s'est pas contenté de justifier la pertinence des baccalauréats internationaux, il a également pris fait et cause pour la Femme marocaine en des termes qui par leur progressisme sont même étonnants : «Les femmes et les hommes ont le même cerveau, mais fonctionnent différemment : les femmes privilégient l'hémisphère droit de leur cerveau et nécessitent moins de temps pour solutionner leurs problèmes».

Le Maroc ferait un bon en avant si la majorité de nos concitoyens masculins prenait la mesure de ces paroles.

Autre phrase à méditer longuement : « Ce sont les femmes qui donnent un sens à la vie, elles peuvent en effet procréer sans la nécessaire présence d'un homme ». Cela ne signifie pas que les femmes doivent procréer sans un homme (une précision qui malheureusement est nécessaire) mais, partant d'un fait scientifique, les hommes devraient apprendre à qui ils doivent leur place.

«La Femme est l'avenir de l'Homme», nous le savions depuis Aragon, mais le ministre Belmokhtar a raison d'affirmer que l'avenir du Maroc passe aussi par une jeunesse éduquee et ouverte sur le monde.

Zouhair YATA

DATE 14/05/2014
N : 17348

L'OPINION

PAGE:5

Financement par JICA de cinq collèges avec dortoirs au profit du rural pour un montant de plus de 68 millions de dirhams

La direction de l'Académie Doukkala Abda conduite par M. Naji Choukri a reçu mercredi dernier à son siège une forte délégation Japonaise représentant l'Agence Japonaise de Coopération Internationale (JICA).

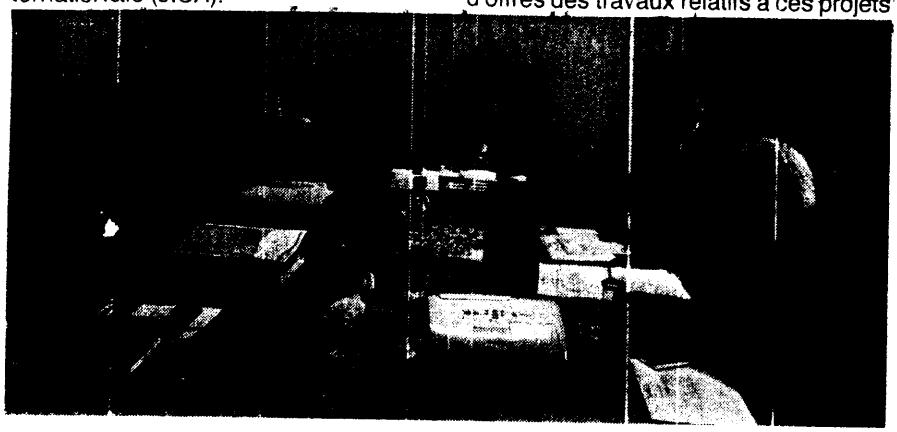

Après l'aménagement de 11 établissements scolaires du secondaire collégial avec dortoirs au profit du milieu rural de la région, JICA fiancera cinq autres collèges dans les communes rurales Jabria, Oulad Rahmoune, Gorâani, Laamamra et Sbiâate, pour un budget total estimé à plus 68 millions de dirhams.
Il s'agit respectivement des lycées collégiaux Moulay Smaïl (Sidi Bennour), Moulay Al Hassan (El Jadida), Al Mourabitine (Safi) Ibn Hazm (Safi) et Ibn Al Bannae (Youssoufia). Les préparation , lancement et attribution des appels d'offres des travaux relatifs à ces projets se trouvent déjà dans une phase avancée, affirme une sources responsable.
Cette rencontre s'inscrit dans le cadre de la signature entre le royaume du Maroc et le Japon d'un accord de prêt destiné à corriger les disparités éducatives en soutenant les réformes et l'amélioration de l'éducation de base. Il s'agit aussi, rapporte une responsable de soutenir les réformes des politiques et des systèmes éducatifs, mais également l'amélioration de l'accès, de la qualité et de la gouvernance du secteur ainsi que la construction d'installations pour l'éducation.
L'objectif est de corriger les disparités dans le secteur de l'éducation de base au Maroc, en soutenant les réformes des politiques et des systèmes éducatifs, l'amélioration de l'accès, de la qualité et de la gouvernance du secteur ainsi que la construction d'installations pour l'éducation. Des questions prioritaires et déterminantes pour le développement social et la stabilité économique du royaume et de ses régions. Les fonds du projet seront alloués à l'aide financière pour conforter et poursuivre les réformes des politiques et des systèmes éducatifs sur lesquelles travaille le gouvernement marocain, ainsi qu'à la construction de nouveaux collèges avec dortoirs dans des villages ruraux.
En construisant des écoles secondaires avec dortoirs dans les zones rurales, le projet devrait améliorer l'accès et la qualité de l'éducation de base au Maroc, précise M. Naji.

M. L.

DATE 14/05/2014
N : 17348

L'OPINION

PAGE:5

El Jadida

Un Cycle de Formation dédié aux cadres de l'Administration pédagogique

L'académie Doukkala Abda a eu l'honneur de lancer lundi au siège du CMREF d'El Jadida un cycle de formation dédié à 80 cadres de l'administration pédagogique représentant les académies de Marrakech-Tensift-Haouz, Chaouia-Ouardigha, Béni Mellal-tadla-Azilal et Doukkala Abda.

Les cérémonies du lancement de ce Cycle de formation qui se tient du 12 au 14 Mai 2014 dans le cadre du projet PAGESM, ont été présidées par le directeur de l'AREF Doukkala Abda M. Naji Choukri, en présence de Jean Pierre Hillinger directeur terrain PAGESM, Alozade Abdelkrim, administrateur à l'UCFC, du directeur du CRMEF, de Mme Amal Benlarbi, administrateur à l'UCFC et du conseiller technique Canadien pour le programme de formation de base de l'administration pédagogique, M. Michel Gravel

Il s'agit d'un nouveau cadre statutaire accordé aux établissements scolaires et une démocratisation plus poussée des structures, et ce, par la mise en place de nouveaux conseils, explique M. Naji Choukri. L'objectif est d'apporter au rôle des chefs d'établissements une nouvelle dimension, en tant que gestionnaire administratif incontournable et un véritable manager d'une entreprise publique appelée à être désactivée, ouverte et rayonnante sur le plan éducatif socio culturel, affirme M. Naji lors de son intervention à l'ouverture de cette rencontre.

« Ce programme, précise pour sa part M. Jean Pierre Hillinger, a aussi pour mission de permettre aux cadres de l'administration pédagogique d'acquérir des connaissances et de développer des compétences aux fins d'une qualification professionnelle orientée sur des pratiques de gestion contemporaines qui favorisent la réussite de tous les élèves. Les objectifs qui en découlent sont précisés au document portant sur les stages et l'encadrement et dans les plans de cours de chacun, des modules de formation spécifique »

Cette nouvelle impulsion vers une prise en charge et autonomie plus grande accordée aux établissements exige inévitablement le développement et le renforcement de nouvelles compétences en management chez les cadres de l'administration pédagogique. Il importe de faire évoluer la pratique des cadres d'une culture d'exécutant et de conformité à une culture de « manager-entrepreneur », capable de rendre compte du chemin parcouru et des résultats atteints par l'établissement dans la poursuite des objectifs qui lui ont été fixés et qu'il s'est donnés

Entièrement focalisé sur la composante 200, le programme de ce cycle comporte plusieurs modules de formation. Entre autres le métier de l'Administration Pédagogique et le Management, l'Elaboration et la Mise en Oeuvre du Projet d'Etablissement, la Communication et l'Animation, la Gestion Pédagogique et la Réussite scolaire, les aspects Psycho-Sociologiques de la Gestion d'un Etablissement Scolaire, l'évaluation Institutionnelle, le Pilotage des Changements, l'Organisation Administrative et Pédagogique du MENFP, de l'AREF et les Particularités Locales. la Législation et le Code du Travail, l'Introduction à la Gestion Financière et la Documentation et Archives, etc.

M. L.

DATE 14/05/2014
N : 15328

LE MATIN

PAGE :12

Enseignement

Rentrée scolaire 2014-2015 à partir du 10 septembre

La rentrée scolaire 2014-2015 est programmée le mercredi 10 septembre pour le primaire et le jeudi 11 septembre pour l'enseignement secondaire collégial et qualifiant ainsi que pour les élèves de la deuxième année des classes préparatoires au Brevet de technicien supérieur (BTS), a annoncé lundi le ministère de l'Éducation nationale et de la formation professionnelle. Les élèves de la première année des classes préparatoires au BTS entameront l'année scolaire le lundi 15 septembre 2014, tandis que les cours de l'éducation non formelle seront lancés le lundi 13 octobre 2014, a indiqué le ministère dans un communiqué.

DATE 14/05/2014
N : 11972
ALBAYANE
PAGE:10

7e édition du Festival international du film de l'étudiant

La création des étudiants récompensée

Le rideau est tombé sur la septième édition du Festival international du film de l'étudiant organisée sous le Haut Patronage de SM le Roi Mohammed VI du 7 au 10 mai 2014 par l'Association «Arts et métiers» avec le soutien de la Commission d'aide à l'organisation des festivals cinématographiques, et ce sur fond de satisfaction des organisateurs et des partenaires des résultats affichés et de leur engagement de rééditer cet événement estudiantin et de le développer davantage pour lui assurer un plus large rayonnement auprès du public.

La cérémonie de clôture de cette manifestation cinématographique , placée sous le signe «Je est un autre», s'est déroulée à l'Institut Cervantès, en présence de plusieurs artistes et créateurs marocains et étrangers et des présidents et invités d'honneur tels que Maria Dolores Lopez Enamorado (directrice de l'Institut Cervantès de Casablanca), Anas Ben Mamoun (ex. Président Rotary Club El Fida), Nezha Sefar (membre fondateur et chef Protocol Rotary Club El Fida), Omar Salim (journaliste et écrivain), Mohamed Berryane El Ouazani (Délégué pour le Maroc de la Société académique française «Arts-sciences-lettres»), Hossein Tallal (artiste peintre de renom) , Abdellatif Zine (artiste peintre et ingénieur culturel), Ouail Saber Abdelmounim (chef du département Tournage à l'Institut supérieur du cinéma en Egypte), Lahcen Zinoun (réalisateur), Eva Legido Quigley (vidéo activiste, Barcelone), Rotro Pap et Gerard Couti (Université HFG, Berlin), Leila Abdelaziz Fakhri (chef du département dessins animés à l'Institut supérieur du cinéma en Egypte), Khalil Smayra (directeur administratif de l'Ecole du cinéma ALBA, Liban), Mohamed Kabboua (peintre de Larache), et bien d'autres encore, qui ont exprimé leur satisfaction de la qualité des activités proposées et de l'ambiance qui y régnait. Ils se sont félicités de l'engouement du public de Casablanca pour cette manifestation artistique qui a drainé de nombreux spectateurs, soulignant l'importance d'étayer cetterencontre et de l'ériger en une tradition annuelle pour encourager l'ancrage de la culture cinématographique au sein de la société et enrichir la dynamique que connaît le paysage audiovisuel au Maroc.

Le programme de la cérémonie de clôture a été marqué par les volets suivants :
Allocution de Maria Dolores Lopez Enamorado (directrice de l'Institut Cervantès de Casablanca) et son hommage, allocution de Wafa Borkadi (présidente du festival), allocution de Anas Ben Mamoun (ex-Président Rotary Club El Fida), hommage à Omar Salim (témoignages de Hassan N'Rais et Lahcen Zinoun), proclamation des résultats et projection des premiers films primés, projection des films primés.
A titre d'encouragement et de récompense, le jury des films d'animation composé de Vincent Gilot, producteur de film d'animation à Bruxelle (président), Mehdi Anasi (Digital Artist) et Younes Mouslih, animateur 3Det Graphic (Membres) a décerné les prix suivants :
1er prix : «Floating in My Mind» de Héllène Leroux de l'Ecole GOBLINS (France).
2e prix : «Marrec» de Régis Aillet, Alexandre Bassa et d'autres , ESMA(France).
3e prix : «Drift Away» d'Antony Sarrus, LA CAMBRE (Belgique).
Quant au jury des films documentaires et clip vidéo présidé par Omar Salim (écrivain et journaliste), et dont les membres sont Danielle Engolo (journaliste) et Mohamed Thabet (réalisateur tunisien), il a décerné les prix suivants :
Catégorie « films documentaires » :
1er prix : «Je ne suis pas une tomate » de Salma Gabriel de l'Ecole HFG (Allemagne).
2e prix : «Merci d'être venus» d'Aude Guillot, EICAR (France).
3e prix : « Je suis le roi de la gloire» d'El Haddad Elia de l'Ecole ALBA, Liban. De son côté, le jury des films de fiction et des films expérimentaux présidé par Ghada Mohamed Said Houssein Jebara, Doyenne de l'Institut Supérieur du cinéma en Egypte et dont les membres sont Abdelmajid El Jihad (professeur universitaire et critique d'art) , et Laanaya Yana (artiste designer et professeur universitaire)a bien voulu récompenser la production estudiantine, en remettant les prix suivants:

- Catégorie «films de fiction» :
1er prix : « God Save The Queen »de Zarazir Michel de l'Ecole ALBA, Liban.
2e prix : « Farda Shemal» de Sarah Rozik de l'Institut Supérieur du cinéma (Egypte).
3e prix : « Fabulari » de Dalal El Araqui de l'Ecole IMAJ (Casablanca).
Il est à signaler que les premiers prix ont été attribués par Rotary Club El Fida.
Tous les festivaliers et les artistes participants s'accordent à dire que cette rencontre annuelle envisage de répondre à un besoin identifié au Maroc en termes de cinématographie estudiantine dans toute sa diversité et sa pluralité : un rendez-vous artistique révélant l'engagement de l'Association Arts et Métiers à répondre concrètement et efficacement à l'appel des étudiants créateurs qui font preuve de leurs savoirs artistiques en la matière. En tant que espace performant de réflexion et de médiation pour agir et partager, le Festival a gagné le pari de la continuité, en invitant des étudiants d'autres horizons, en l'occurrence l'Egypte, la Tunisie, le Liban, la France, la Belgique, la Bulgarie, l'Espagne, l'Allemagne et le Maroc.
Dans le souci de s'inscrire dans une dynamique évolutive, les organisateurs ont opté pour l'élaboration d'un panel diversifié, mêlant image, son, couleurs, musique et qui nous invite à repenser l'acte créatif par rapport aux enjeux de la modernité et de la communication interactive. Autant d'actions d'initiation susceptibles de cultiver davantage les valeurs sures de la recherche et de la créativité, et ce à la lumière des projets intégrés, cohérents et structurants pour la culture cinématographique et audiovisuelle.

Ahmed Tarek

DATE 14/05/2014
N : 4276

L'ECONOMISTE

PAGE : 15

Enseignement français: Epineuse orientation

• Gros rassemblement à Marrakech des conseils de parents d'élèves de l'AEFE

• Objectif: trouver les meilleures pistes

L'ORIENTATION scolaire et professionnelle. Cette essentielle et tortueuse question des étudiants et de leurs parents est souvent la clé du succès pour l'avenir. C'est ce sujet qui va réunir, samedi 17 mai à Marrakech, les conseils de parents rattachés à l'UCPE, l'Union des conseils de parents d'élèves, de toutes les villes du Maroc où sont implantés les établissements à gestion directe de l'AEFE, l'Agence de l'enseignement du français à l'étranger. Les intervenants à ce congrès, qu'ils soient français, marocains ou américains, vont aider les élèves et leurs parents à se poser les bonnes questions quant à leur orientation scolaire. Sous forme de débats et d'ateliers, interviennent les représentants de l'Onisep, l'Office national d'information sur les enseignements et les professions, de la FCPE, la première fédération de parents d'élèves en France et, bien sûr, du réseau Irchad Attalib sur les orientations d'études supérieures au Maroc. Il s'agira également d'aborder la question de l'orientation scolaire et professionnelle à l'étranger. Un responsable américain de recrutement et d'assistance aux étudiants est présent pour partager son expérience concernant les pays anglo-saxons.

Depuis près de 40 ans, les parents d'élèves français installés au Maroc et les parents marocains dont les enfants sont inscrits dans les établissements français sont réunis en associations. La fusion de ces groupements dispersés fait naître l'UCPE, seule association nationale qui a une représentation réelle et statutaire à Rabat, Kénitra, Casablanca, Mohammedia, Fès, Meknès, Tanger, Marrakech et Agadir. Il s'agissait alors pour les parents d'élèves d'avoir plus de poids face aux autorités de tutelle, comme l'ambassade de France, le SCAC (Service de coopération et d'action culturelle), et les chefs d'établissements. Un rassemblement motivé, dans les années 80, par l'augmentation importante des frais de scolarité. Arrive ensuite l'affiliation logique entre l'UCPE et la FCPE. L'objectif est de permettre aux parents d'intervenir activement dans les décisions des établissements scolaires français au Maroc concernant la vie personnelle, professionnelle et sociale de tous les élèves.❑

Stéphanie JACOB

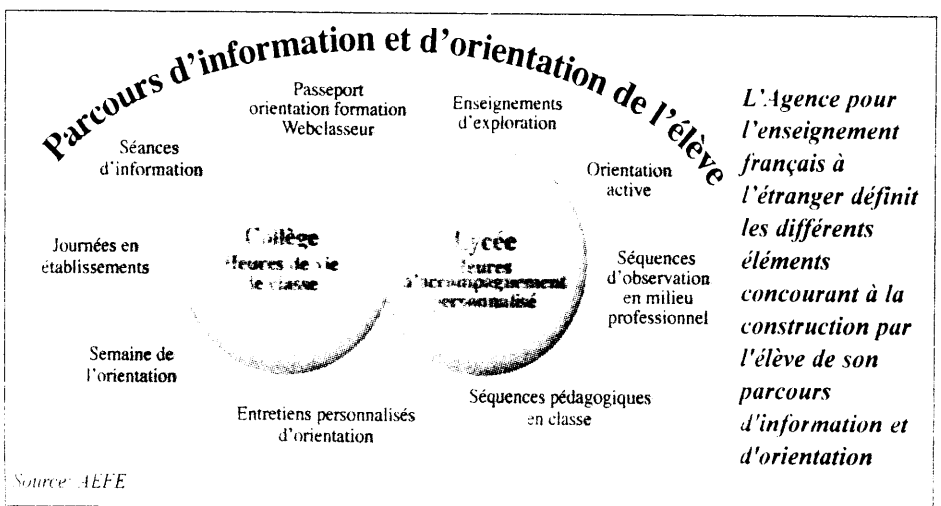

L'Agence pour l'enseignement français à l'étranger définit les différents éléments concourant à la construction par l'élève de son parcours d'information et d'orientation

DATE 14/05/2014
N: 21561

LE MONDE

PAGE:12

Carte scolaire : la gauche empêtrée, les parents en colère

L'opacité des affectations est en tête des réclamations reçues par la médiatrice de l'éducation nationale, alors qu'un nouveau décret se prépare

La gauche a beau clamer, depuis deux ans, que sa priorité concernant l'école est de lutter contre les inégalités, elle tarde à s'emparer d'un sujet hautement sensible : la « carte scolaire ». Plus précisément, l'affectation des élèves au collège ou au lycée selon leur secteur d'habitation et la marge de manœuvre laissée, ou pas, aux familles. Coïncidence ? La médiatrice de l'éducation nationale et de l'enseignement supérieur, Monique Sassier, en a fait, cette année, l'un des axes majeurs de son rapport annuel, présenté mercredi 14 mai.

Parmi les 11 300 réclamations qu'elle a reçues en 2013, un bon tiers (37 %) est lié aux questions d'affectation, d'inscription ou d'orientation. Des familles y expriment leur frustration de ne pas avoir obtenu l'établissement qu'elles avaient demandé. *« Ces dernières années, on a enregistré plus de 300 réclamations sur la carte scolaire par an. La tendance est à la hausse. C'est suffisant pour en faire un sujet »*, analyse Mme Sassier.

Celle qui réceptionne, depuis cinq ans, les plaintes vis-à-vis de l'école émanant de ses « usagers » (parents, étudiants, élèves) comme de ses personnels, entend jouer un rôle d'arbitre bienveillant. *« L'assouplissement de la carte scolaire* [consenti par la droite en 2007] *a été entendu par les familles comme le droit de choisir son établissement. Cela a suscité un immense espoir… et une immense désillusion »*, note-t-elle. Espoir de pouvoir obtenir une dérogation pour éviter le collège du secteur ; désillusion face à la réponse souvent négative de l'administration. Depuis 2007, sur les 105 000 demandes formulées chaque année – les deux tiers à l'entrée en 6e –, 73 000 sont accordées.

« Telle famille nous écrit parce qu'elle n'a pas obtenu le collège avec l'option chinois qu'elle réclamait ; telle autre s'alarme que son enfant puisse être tiré vers le bas dans l'établissement du secteur réputé difficile, poursuit Mme Sassier. *D'autres, enfin, font état de situations particulières – séparation, garde alternée, déménagement – remettant en cause leur affectation. »* Ces demandes, la médiatrice les entend mais ne les soutient pas. *« Il nous semble que la carte scolaire doit fonctionner*, tranche-t-elle. *Répondre à tous les désirs individuels serait une erreur de société. »*

Engagé dans la course à l'Elysée en 2007, Nicolas Sarkozy avait « vendu » l'assouplissement de la carte scolaire comme un nouveau droit censé garantir la mixité sociale et scolaire dans les collèges. Il pensait alors l'abolir, même s'il s'est contenté, une fois élu, de l'assouplir. Sa rivale Ségolène Royal défendait aussi cette option. Signe que la question dépasse les clivages politiques.

Or les recherches depuis cinq ans ont démontré que l'assouplissement ne saurait être la solution miracle. D'abord, parce que les dérogations ne peuvent être accordées qu'au compte-gouttes, dans la limite des places disponibles. Ensuite parce que ce ne sont pas les classes défavorisées qui se sont emparées de cette liberté, mais celles qui possèdent les codes de l'école. L'assouplissement tend plutôt à *« renforcer les situations acquises. Les collèges attractifs restent attractifs, et les collèges évités restent évités »*, concluait, en 2013, un rapport des inspections générales. Certains établissements, en ZEP, se sont même « ghettoïsés ».

Très vite après son installation rue de Grenelle, en 2012, Vincent Peillon a promis un retour à une carte scolaire *« plus rigide »*. Deux ans plus tard, à la veille de son départ du ministère, il confiait en aparté ne pas savoir par quel bout s'emparer du dossier. Comment favoriser la mixité tout en garantissant aux familles un certain degré de « libre choix », auquel elles n'entendent pas renoncer ? Les réponses du gouvernement ont jusqu'à présent manqué d'audace. A la rentrée 2013, c'est l'ordre des motifs justifiant les dérogations qui a été modifié de manière symbolique. Doivent être traitées, en priorité, les demandes concernant les enfants handicapés, les boursiers, les fratries… Sont relayés au dernier rang les *« parcours scolaires particuliers »* (options, sections internationales), qui servent souvent à éviter le collège du secteur

Sur le bureau de son successeur, Benoît Hamon, un projet de décret, lui aussi timide, amorce la réflexion sur un redécoupage des secteurs. Actuellement, la règle du « un collège, un secteur » prévaut. Le texte ouvre la porte à l'élargissement d'un secteur à plusieurs établissements, à condition que les conseils généraux, chargés de dessiner la carte scolaire, et l'éducation nationale, qui gère les affectations des élèves, puissent s'entendre. Il encourage ainsi la signature de conventions pour *« préciser les modalités de leur coopération »*.

« Il faut plus d'audace, plus d'imagination », ose Monique Sassier. Elargir le périmètre permettrait de *« mieux répartir les élèves entre plusieurs collèges, même si cela ne résoudra pas tout »*. La médiatrice prône une meilleure information des familles. *« Les règles d'affectation sont opaques d'une académie à l'autre. Ici, ce sont les notes qui comptent, là, les dates de naissance… »* Elle veut croire que les familles, même tentées par « l'entre-soi », seraient prêtes à se confronter à l'hétérogénéité sociale et scolaire, à condition qu'on réponde à leurs questions sur le climat scolaire, les résultats de l'établissement… *« Aidons-les à passer de la rumeur à la raison. Leur inquiétude n'est pas irréductible »*, assure-t-elle.

Avant elle, la sénatrice socialiste Françoise Cartron, auteure en 2012 d'un rapport sur le sujet, a avancé plusieurs pistes : redécouper et élargir les secteurs, mais aussi accorder une compensation financière aux collèges défavorisés, et, pourquoi pas, remettre en jeu les subventions versées aux établissements privés en fonction du public qu'ils accueillent. Une façon de les inciter à diversifier leur recrutement. *« On est arrivé aux limites de la déréglementation*, estime la sénatrice, *l'heure est venue de s'attaquer au problème. »*

A l'étranger aussi, le débat est ouvert. *« En France, on continue de se focaliser sur la carte scolaire, mais d'autres pistes existent »*, explique la sociologue Agnès van Zanten. Londres a créé un dispositif pour affecter, dans chaque établissement, un tiers de bons élèves,

un tiers de moyens, un tiers de faibles. La Belgique, elle, a donné dans certaines zones la responsabilité des affectations d'élèves aux chefs d'établissement. *« Il n'existe pas de dispositif national idéal de régulation »*, conclut la chercheuse. Une façon de dire que la solution doit être recherchée localement. ■

MATTEA BATTAGLIA ET AURÉLIE COLLAS

Des décennies de débat

1963-1965 Instauration de la carte scolaire.

1980 Un décret donne la possibilité aux familles de demander une dérogation.

1984 Premiers assouplissements expérimentés dans quatre départements et deux agglomérations.

Années 1980 et 1990 Le thème du « libre choix » s'inscrit dans le débat public. Premier ministre, Jacques Chirac ne tient pas la promesse de supprimer la carte scolaire. Premier ministre à son tour, Lionel Jospin encourage l'expansion des zones de libre choix.

1998 Le ministre de l'éducation, Claude Allègre, assigne un objectif de mixité sociale à la carte scolaire et amorce une politique de resectorisation.

2007 Le sujet cristallise les débats sur l'école durant la campagne présidentielle. Xavier Darcos met en œuvre l'assouplissement de la carte, première étape vers sa suppression, qui ne se produira pas.

DATE 14/05/2014
N: 21561

LE MONDE

PAGE:12

La première année d'études de santé, un « gâchis humain »

Des milliers de pétitions sur la « théorie du genre »

Le sujet s'est imposé à la « une » des médias récemment. Dans le rapport de la médiatrice de l'éducation nationale, il est abordé en quelques lignes, en bas de page. *« Le médiateur a reçu des milliers de pétitions contestant l'introduction de la "théorie du genre" dans les manuels de SVT de la classe de 1re »*, peut-on lire. *« Nous n'avons pas répondu à ces lettres, toutes identiques, qui sont moins, à nos yeux, l'expression d'une inquiétude de certaines familles qu'une tentative d'instrumentalisation du médiateur*, explique Monique Sassier. *Ces pétitions m'étaient adressées, mais elles l'étaient aussi au ministre de l'éducation, aux recteurs, aux médias... »* Dans la ligne de mire des « pétitionnaires », non pas les ABCD de l'égalité, expérimentés au primaire cette année, mais l'introduction du chapitre « Devenir homme ou femme » dans les programmes de biologie de 1re L et ES, en 2011.

UNE *« FABRIQUE D'EXCLUS »*, un *« gâchis humain »* : c'est ainsi que Monique Sassier, médiatrice de l'éducation nationale et de l'enseignement supérieur, qualifie la première année commune aux études de santé (Paces), dans son rapport 2014 publié mercredi.

Le malaise de cette filière est identifié. La sélection est terrible. Parmi les 56 000 meilleurs bacheliers des séries scientifiques, seuls 12 807 lauréats (dont 7 492 en médecine) sont gardés, après un an de travaux à marche forcée – le nombre de places est fixé chaque année par un numerus clausus qui varie selon la filière. Cela représente plus de 43 000 déçus chaque année. Dans certaines facultés parisiennes, c'est un carnage : 80 % des bacheliers avec mention « bien » et 20 % des mentions « très bien » sont recalés.

Que deviennent-ils ? Ils ressentent un *« sentiment d'abandon par l'institution universitaire »*, selon la médiatrice. Non seulement ils doivent faire le deuil d'une vocation et d'un métier valorisant, mais, en plus, les portes des universités se ferment devant eux : *« Après deux échecs au concours Paces, j'ai déposé une candidature en licence de sciences du vivant biologie-biochimie et n'ai eu que des refus. Je ne sais plus quoi faire. Titulaire d'un bac scientifique mention "bien", je n'arrive même pas à m'inscrire dans une autre filière de l'université »*, écrivait, en septembre 2013, un étudiant dans une lettre-SOS à la médiatrice. *« Nous avons eu, en quelques années, quelque 300 saisines de ce type, et il faut donc prendre à bras-le-corps ce problème que tout le monde, étudiants, familles, universités, connaît »*, suggère Monique Sassier.

Sa première proposition est de mieux informer les bacheliers du niveau de difficulté de ces études et de l'exigence de travail requise, que les professeurs de terminale alertent leurs élèves, voire les incitent à choisir d'autres filières scientifiques – mathématiques, physique, ingénieurs –, qui manquent d'ailleurs de candidats. *« Mais faire renoncer un jeune à son rêve est une entreprise délicate »*, reconnaît-elle. Sa deuxième proposition concerne le programme de cette première année, afin qu'elle ne soit pas uniquement sélective, mais aussi formatrice et que, même si les jeunes échouent au concours, ils puissent valoriser cet acquis ailleurs.

« Accéler les réformes »

Le rapport propose aussi d'harmoniser les notations, disparates d'une université à l'autre. Monique Sassier suggère que soient associés au jury du concours des enseignants en maths, physique et sciences de l'ingénieur pour pondérer cette sévérité. Mais elle insiste surtout sur la nécessité de procédures de réorientation ouvrant des passerelles entre universités, ce qui n'est pas le cas, les solutions proposées restant souvent internes au même établissement et très hétérogènes de l'un à l'autre.

« Les enseignants de médecine ne doivent pas enseigner que pour une élite. Ils doivent accompagner tous les étudiants, y compris ceux qui vont échouer. Un état d'esprit différent doit être instauré dans l'ensemble des universités de médecine », plaide enfin la médiatrice.

La loi Fioraso du 22 juillet 2013 permet des expérimentations en Paces en rénovant son contenu, encourageant la pluridisciplinarité et créant une proximité et des passerelles avec les filières scientifiques. Sept dispositifs expérimentaux ont été validés, à Angers, Paris-V, Paris-VII, Paris-XIII, Rouen, Saint-Etienne et Strasbourg, *« mais cela ne suffit pas »*, estime Mme Sassier, *« il faut accélérer les réformes »*, insiste-t-elle. ■

ISABELLE REY-LEFEBVRE